

البدعة والاستحسان عند الأصوليين

د. سلمان نصر أحمد الداية *

سلم البحث في ٢١/١٠/٢٠١٣م  اعتمد للنشر في ٩/١١/٢٠١٣م
ملخص البحث:

تكون البحث من مبحثين، حيث تحدثت في المبحث الأول عن البدعة وحقيقتها، وبينت حكمها في الشرع مؤيداً بالأدلة، ثم ذكرت أسباب الابتداع، وبينت أقسام البدعة من اعتبارات عدة، ثم تحدثت عن مجالها وهو العبادات غالباً. وفي المبحث الثاني تطرقت أولاً إلى حقيقة الاستحسان، ثم تحدثت عن حجية الاستحسان كمصدر من مصادر التشريع عند الأئمة الأربعة وهو الاستحسان المبني على دليل الشرع لا على محض الهوى ودعمت ذلك بأمثلة تطبيقية لمسائل وفتاوى تستند إلى الاستحسان. وأخيراً توصلت إلى الخلاصة من البحث وهي الفرق بين البدعة والاستحسان.

Summary:

The research consisted of two sections, where she spoke in the first topic for heresy and what they are, and showed its ruling in Islam in favor of the evidence, then stated the reasons for innovating, and showed sections of several considerations heresy, then talked about the scope is often worship. In the second part, first broached the fact approvingly, then talked about the Authentic plaudits as a source of legislation when the four imams which plaudits based on evidence Shara on pure passion and supported with practical examples and issues fatwas based on approvingly. And finally reached a conclusion of the research is the difference between the innovation and acclaim.

المقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. لَقَدْ أَكْمَلَ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، وَأَتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَى النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، وَرَضِيَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ هَذَا الْإِسْلَامَ الْعَظِيمَ، وَقَدْ

* الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بغزة.

أَخْبَرَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) فلا مجال لمتزيد ولا متنقص، ومن زاد أو أنقص بقصد القرينة فقد أحدث.

وَإِنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِي هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ يَجِدُ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَوَّلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةَ اهْتِمَامًا بِالْعَاقِبَةِ؛ يَتَجَلَّى فِي حَدِيثِ خُطْبَةِ الْحَاجَةِ الَّتِي كَانَ يَسْتَهْلُ بِهَا وَعَظُهُ، وَكَانَ يُفَرِّدُهَا أحياناً فِي خُطْبَتِهِ يُرَغِّبُ مَنْ وَعَاَهَا وَأَدَّاهَا عَلَى حَدِّهَا، وَيُرْهَبُ مَنْ جَاوَزَهَا وَأَخْذَتْ فِيهَا، عَنِ الْعَرَبِيَّاتِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: "وَعَظَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنَّ عَبْدًا حَبِشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ"^(٢).

وَكُلُّ ذَلِكَ كَيْ يَحْتَرِ الْمُسْلِمُ الْإِحْدَاثَ فِي الدِّينِ، فَإِنَّهُ إِثْمٌ كَبِيرٌ، وَحَوْبٌ عَظِيمٌ، يَرْجِعُ فَاعِلُهُ بِإِثْمٍ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْءٌ، يَنْطِقُ بِهَذَا حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمُ الصُّوفُ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ، فَذَأَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ، فَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَبْطَنُوا عَنْهُ حَتَّى رُئِيَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ بِصُرَّةٍ مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ جَاءَ آخَرُ ثُمَّ تَتَابَعُوا حَتَّى عُرِفَ السَّرُورُ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ سَنَّ فِيهِ الْإِسْلَامَ سُنَّةً حَسَنَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِنْ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهَا جُورُهُمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِنْهُ لُزْزَ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ)^(٣).

على أن المبتدع قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ وَضَعَ الشَّرَائِعَ، وَابْتَعَثَ الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ فِي بَيَانِهَا وَتَبْلِيغِهَا، وَأَمَرَ الْخَلْقَ بِامْتِثَالِهَا، فَقَامَ الْمُبْتَدِعُ وَقَدْ صَيَّرَ نَفْسَهُ نَظِيرًا لِلشَّارِعِ يَرُدُّ بِوَاقِعِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا^(٤) ويردُّ انفراده بالتشريع، فأحدث وافتري ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٥) ففتح للاختلاف باباً، وكفى بذلك شراً.

ولذا فإننا نرى أئمتنا من السلف الصالح عليهم السلام قد حذروا من الابتداع أيما تحذير، وإليك بعض ما أثر عنهم: عن ابن عباس عليه السلام قال: "عَلَيْكُمْ بِالِاسْتِقَامَةِ وَالْأَثَرِ وَإِيَّاكُمْ وَالْبِدْعَ"^(٦). وعنه عليه السلام قال: "إِنَّ أَنْبَغَ الْأُمُورِ إِلَى اللَّهِ الْبِدْعُ"^(٧). وعن ابن عمر عليهما السلام قال: "كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً"^(٨). وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْضُهُ أَنْ يَذْهَبَ أَهْلُهُ، أَلَا وَإِيَّاكُمْ وَالْتَتَطَّعُ وَالْتَّعَمُّقُ وَالْبِدْعُ، وَعَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ"^(٩). وعن الأوزاعي عن حسان قال: "مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً فِي دِينِهِمْ إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْ سُنَّتِهِمْ مِثْلَهَا، ثُمَّ لَا يُعِيدُهَا إِلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"^(١٠).

ولما كان أثر البدعة على التشريع عظيم الخطر، وأن أكثر المبتدعة يعدون الاستحسان متكناً يعتمدون عليه فيما يصيرون إليه من ابتداع لعبادات ما أنزل الله بها من سلطان. وحسبوا الاستحسان دليلاً ينشأ عن ميل القلب وانسراح النفس، وهو بهذا المعنى ليس يتعد عن طريقتهم التي بنوا عليها كثيراً من بدعهم، وهي ادعائيات يزعمون أنهم وصلوا إليها بالرياضات والمجاهدات والإلهامات والمواجيد.

ولما كان هذا الموضع الذي نحن بصدد مزلّة لأهل البدع، أن يستدلوا على بدعتهم من جهته، تعين تجلية الحق فيه، وأن الاستحسان ليس من البدع في ورد ولا صدر، وحتى يتقرر ذلك، لابد من إظهار حقيقة البدعة، والاستحسان، وأحكم كل منهما على حدة، ثم إعلان الفرق بينهما حراسة للاستحسان أن يتخذ ذريعة إلى الابتداع، وصونا للشرعية من أن ينالها الأفاك بشر، وتذكيراً للمبتدعة في الفتنه والرجوع إلا من سرت فيهم البدعة سريان الكلب بصاحبه فقد حرمهم الله التوبة، وإليك بيان ذلك^(١١)، وبالله التوفيق.

خطة البحث ومنهجه:

قدمت هذا البحث ليكون معيناً على تجلية الحق في موضوع البدعة وعلاقتها

بالاستحسان، مبيناً فيه أن الاستحسان ليس من البدع في ورد ولا صدر، فراراً من الوقوع في الزلة التي وقع فيها أهل البدع حيث اختلطت عندهم مفهوم البدعة والاستحسان فظنوا الاستحسان دليلاً ينشأ عن ميل القلب وانسراح النفس من غير الاستناد إل أصل أو دليل شرعي، فأليت أن أبين الفرق بينهما حراسة للاستحسان أن يتخذ ذريعة إلى الابتداع، وصوناً للشرعة من أن يتألفها الأفكك بشر، وتذكيراً للمبتدعة في الفئنة والرجوع إلا من سرت فيهم البدعة سريان الكلب بصاحبه.

وجعلت البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، أما المقدمة فقد أسلفت مضمونها، وأما المبحث الأول: فجعلته في البدعة، وضمنته خمسة مطالب، الأول: حقيقة البدعة، والثاني: ذم البدعة في الشرع، والثالث: أسباب الابتداع، والرابع: أقسام البدعة، والخامس: مجال البدعة، وأما المبحث الثاني فقد جعلته في الاستحسان، وضمنته أربعة مطالب، الأول: حقيقة الاستحسان، الثاني: حجية الاستحسان، الثالث: أمثلة تطبيقية لمسائل تستند إلى دليل الاستحسان، الرابع: الفرق بين البدعة والاستحسان.

أما منهجي في البحث فقد حرصت أن أعزو الآيات والفوائد إلى مظانها، وأن أخرج الأحاديث والآثار من كتب السنة المعتمدة، وأذكر حكم العلماء فيها ما وسعني ذلك. والله أسأل أن يرزقني سبل التوفيق والرشاد، إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول البدعة المطلب الأول، حقيقة البدعة

أولاً: البدعة في اللغة:

البدعة: مصدر الفعل بدع يبدع، وكذا ابتدع يبتدع ابتداعاً وبدعة. وقد وضعت في اللغة بمعنى الاختراع على غير مثال سابق. يقال: ابتدع فلان بدعة، إذا ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها أحد. قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ﴾ (١٢) أي: مَا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ جَاءَ بِالرَّسَالَةِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْعِبَادِ، بَلْ تَقَدَّمَنِي كَثِيرٌ مِنَ الرُّسُلِ.

ثانياً: البدعة في الاصطلاح:

تباينت عبارة العلماء في تعريف البدعة، فمنهم من وفق في تحديدها كلاً، ومنهم من أعوزه ذلك، وسأعرض إلى بعض ما قالوا منتهاً إلى التعريف المختار. عرّفها الشافعي بأنها: "ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثراً" (١٣). ويظن أن الإمام الشافعي - رحمه الله - قصد من ذكر الكتاب والسنة عين كل منهما، وما يرجع إليهما من أدلة كالقياس، وما اختلف فيه العلماء كالاستحسان، والاستصلاح، والاستصحاب، وسد الذرائع، وغيرها.

وعليه: فإن التعريف جامع مانع، وإن كنت أرى إضافة قيد يرشد إلى ما نبهت إليه؛ كشفاً لكمال معناه، ودفعاً للايهام والنقص. فيقال: هي: "ما أحدث مما يخالف كتاباً، أو سنة، أو ما نشأ عنهما، أو إجماعاً أو أثراً".

وقال الشاطبي في تعريفها: هي طريقة في الدين مخرعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى (١٤). أما قوله: "يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى" فهو قيد أغلبي لا كلي؛ وذلك أن المبالغة تدن كثير من المبتدعة؛ فقد وقعوا في الابتداع من جهة الغلو في العمل والاعتقاد، إقحاماً للعقل في ميدان الشرع، فانتهى بهم إلى مجافاة الحق، لكن أحداً لم يقل: إن عدم المبالغة في الشيء يخرجُه عن دائرة الابتداع؛ لذلك لو سقط هذا القيد من الحد لم يختل.

وعرّفها الشمني الحنفي، فقال: هي "ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ من علم أو عمل أو حال بنوع شبيهة، أو استحسان، وجعل ديناً قوياً، وصراطاً مستقيماً" (١٥).

قلت: تعريفه صحيح شريطة أن يكون مراده من الاستحسان العقلي منه، لا

المؤيد بالدليل.

التعريف المختار:

والمرتضى عندي، أن البدعة، هي: "ما أحدث على خلاف الشرع باستحسان

عَقْلٍ أَوْ نَوْعِ شُبْهَةٍ.

شَرْحُ التَّعْرِيفِ:

(ما أُحْدِثَ): جِنْسٌ يَشْمَلُ الْحَدِيثَ فِي الْقَوْلِ وَفِي الْعَمَلِ. (عَلَى خِلَافِ الشَّرْعِ): يَشْمَلُ الْبِدْعَةَ الْحَقِيقِيَّةَ وَالْإِضَافِيَّةَ، وَالْبِدْعَةَ الْفَعْلِيَّةَ وَالتَّرَكِيَّةَ، فَكُلُّهَا مُخَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ قَيْدٌ يُخْرِجُ مَا وَافَقَ الشَّرْعَ. (بِاسْتِحْسَانٍ عَقْلٍ): يُخْرِجُ اسْتِحْسَانَ الشَّرْعِ. (بَنَوْعِ شُبْهَةٍ): وَالشَّبْهَةُ، هِيَ عَدُوٌّ غَيْرِ الدَّلِيلِ دَلِيلًا. أَوْ هِيَ: مَا يُشْبِهُ الدَّلِيلَ الثَّابِتَ، وَلَيْسَ بِثَابِتٍ (١١٦)، وَهُوَ قَيْدٌ يُخْرِجُ الْمُحَدَّثَ الْمُؤَيَّدَ بِالدَّلِيلِ الْمَعْتَبَرِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، أَوْ مُخْتَلَفًا فِيهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِبِدْعَةٍ.

المطلب الثاني

ذم البدعة في الشرع

لقد التفت أدلة الشرع على ذم البدع وتحريمها، وهالك غيضاً من فيضها:

أولاً: من القرآن:

قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١١٧). فَإِنَّ عَدَمَ اتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتِجَابَةِ أَمْرِهِ يَسْتَلْزِمُ بِالضَّرُورَةِ اتِّبَاعَ الْهَوَى الْمَفْضِي إِلَى الْإِبْتِدَاعِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مِنْ ضَالٍّ أَعْظَمُ ضَلَالَةً مِنْ مُتَّبِعٍ لِهَوَاهُ، وَمُؤَثِّرِهِ عَلَى الْهُدَى وَالرَّشَادِ.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١١٨). وَعَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ قَالَ: "البدع والشبهات" (١١٩).

ثانياً: من السنة:

عن أنس ؓ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي) (١٢٠) وَالمبتدع رَاغِبٌ عَنِ السُّنَّةِ، زَائِعٌ عَنِ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ وَطَرِيقَتِهِ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَلَيُخْتَلَجَنَّ رِجَالُ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا

أَخَذْتُوا بِعَذْكَ) (٢١).

أنا فرطكم: يقال: فَرَطَ فلان قَوْمَهُ، أي تقدمهم إلى مَوزِدِ الماءِ لإصلاح الحوض والكلاء (٢٢). وكلُّ مؤمنٍ يَرِدُ حوضه ﷺ إلا المبتدع؛ لما أخذت في الدين. وعن معاوية بن أبي سفيان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ لِصَاحِبِهِ). وَقَالَ عَمْرُو: (الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ، وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ) (٢٣). وعن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ حَجَرَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبٍ بِذَعَةٍ) (٢٤).

ذلك أن المبتدع ملئ قناعةً ببذعته، فكان منها كَمَنَ به ذاء الكلب الذي ينتشر في أجزاء جسمه لا يكاد يبرأ منه، والمبتدع لا يكاد يتوب منها؛ لِشِدَّةِ قَنَاعَتِهِ بِهَا. ثالثاً: مِنْ أَثَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّلَاجِينِ: عن عبد الله بن مسعود ﷺ: أنه قال: "عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْضُهُ بِذِمَابِ أَهْلِهِ، عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي مَتَى يُفْتَقَرُ إِلَى مَا عِنْدَهُ، وَسَتَجِدُونَ أَقْوَامًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَذْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَقَدْ نَبَّؤُهُ وَرَأَوْا ظُهُورَهُمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَذُّعَ وَالتَّتَطُّعَ وَالتَّعَمُّقَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ" (٢٥).

وعن عمر بن عبد العزيز ﷺ، قال: "سَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَلَاةُ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ سُنَنًا، الْأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتِكْمَالٌ لَطَاعَةِ اللَّهِ، وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا وَلَا تَبْدِيلُهَا وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالَفَهَا، مَنْ عَمِلَ بِهَا مُهْتَدٍ، وَمَنْ اسْتَصْرَعَ بِهَا مَنْصُورٌ، وَمَنْ خَالَفَهَا اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلَّاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاعَتْ مَصِيرًا" (٢٦).

المطلب الثالث

أسباب الابتداع

يرجع سبب الابتداع إلى أمور كثيرة، أهمها:

أولاً: الغلو في الدين:

اعلم أن من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور البدع الغلو، سواء كان في

العبادة أو في العلماء والشيوخ أو في الأحزاب. وباعت الغلو غالباً هو الرغبة في التزود من الخير، والمحبة الزائدة عن حد الاعتدال، وأيماً كان باعته، فهو مذموم كله، لما فيه من مجاوزة الشرع، وتقويت بعض المصالح عنه أو عن غيره بسبب غلوّه: فأما الغلو في العبادة، فدلّل حظه حديث ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٢٧) قال: نزلت هذه الآية في رهط من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر، وعمر، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وعثمان بن مظعون، والمقداد بن الأسود الكندي، وسالم مولى أبي حذيفة، اجتمعوا في دار عثمان بن مظعون الجمحي، فتوافقوا أن يجبوا أنفسهم، بأن يعتزلوا النساء، ولا يأكلوا لحماً ولا دسماً، وأن يلبسوا المسوخ، ولا يأكلوا من الطعام إلا قوتاً، وأن يسيحوا في الأرض كهيئة الرهبان، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمرهم، فأتى عثمان بن مظعون في منزله، فلم يجده في منزله، ولا إياهم، فقال لامرأة عثمان أم حكيم ابنة أبي أمية ابن حارثة السلمية: (أحق ما بلغني عن زوجك وأصحابه؟)، قالت: ما هو يا رسول الله؟ فأخبرها، فكرهت أن تحدث رسول الله حين سألها، وكرهت أن تبدي على زوجها، فقالت: يا رسول الله، إن كان أخبرك عثمان فقد صدقك. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: قل لي زوجك وأصحابه إذا رجعوا: إن رسول الله يقول لكم: إني أكل وأشرب، وأكل اللحم والدسم، وأنام وأتي النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني (٢٨).

وأما الغلو في العلماء والوجهاء والأحزاب، فدلّل حظه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ، اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٢٩).

والغلو محظور كله، نطق بهذا الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا...﴾ (٣٠).

ثانياً: اتِّبَاعُ الْهَوَى:

إن الهوى شرٌّ داءٍ يخالط القلب، وهو سببُ كُلِّ خَطِيئَةٍ؛ ولقد وردت أدلةُ الشرع تترى في ذمِّهِ وَمَنْعِهِ، من ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (٣١). وعن قطبة بن مالك قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ) (٣٢). وعن الحسن البصري قال: "الهوى شرٌّ داءٍ خالط قلباً" (٣٣).

ثالثاً: التَّشْبَهُ بِالْكَفَّارِ:

إن التشبه بالكافر مِنْ أَشَدِّ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُوقِعُ فِي الْإِبْتِدَاعِ، يرشد إلى ذلك حديث أبي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قال: (خرجنا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حَنْزَلٍ، وَنَحْنُ حُذَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِنْرَةٌ يَعْكَفُونَ عِنْدَهَا، وَيَنْوُطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يَقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السَّنَنُ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِيرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قَالُوا: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ) (٣٤). فأنت ترى أكثر المسلمين في الأمصار قد اتبعوا الكفار وتشبهوا بهم في الأفكار والقوانين والأعياد وغيرها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

رابعاً: الْجَهْلُ بِأَدِلَّةِ الشَّرْعِ وَأَحْكَامِهِ:

معلوم أنه كلما امتدَّ الزَّمَنُ، وَبَعُدَ النَّاسُ عَنْ آثَارِ الرِّسَالَةِ، قَلَّ الْعِلْمُ وَفُشِيَ الْجَهْلُ، فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِرَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا) (٣٥).

وقد يظنُّ البعض أنَّ وجودَ النصوصِ المتواترةِ أو وضوحِ الدليلِ في بعضِ المسائلِ يحولُ بينَ الناسِ وبينَ الابتداعِ، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُزِيلُ هَذَا الْوَهْمَ وَيُدْفَعُ

ذلك الظنّ بحديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَشَخَصَ بِبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا أَوَّانٌ يُخْتَلَسُ الْعِلْمُ مِنَ النَّاسِ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ، فَقَالَ: زِيَادُ بْنُ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ: كَيْفَ يُخْتَلَسُ مِنَّا وَقَدْ قَرَأْنَا الْقُرْآنَ؟ فَوَاللَّهِ لَنَقْرَأَنَّهُ وَلَنَقْرِئَنَّهُ نِسَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا، فَقَالَ: تَكَلُّتُ أُمِّكَ يَا زِيَادُ، إِنْ كُنْتُ لَأَعُدُّكَ مِنْ فَهْمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، هَذِهِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ عِنْدَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَمَاذَا تُغْنِي عَنْهُمْ؟، قَالَ جُبَيْرٌ: فَلَقِيتُ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، قُلْتُ: أَلَا تَسْمَعُ إِلَى مَا يَقُولُ أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، قَالَ: صَدَقَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، إِنْ شِئْتُ لَأُحَدِّثَنَّكَ بِأَوَّلِ عِلْمٍ يُرْفَعُ مِنَ النَّاسِ الْخُشُوعُ، يُوشِكُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ، فَلَا تَرَى فِيهِ رَجُلًا خَاشِعًا) (٣٦). ولذلك ترى هُوءَ واسعة المساحة باعدت بين سوادِ الناسِ وبين مدلول الكتابِ والسنةِ وجوهرِ هذا الدينِ، نسأل الله العفوَ والمغفرةَ.

خامساً: تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى الشَّرْعِ:

وهذا سبب مهم حدى بكثيرٍ إلى مُجَاوِزَةِ الشَّرْعِ وَالتَّهَافُتِ عَلَى الْبِدْعِ غَيْرِ مُعْظَمِينَ بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٣٧).

ولقد حذّر السلف من ذلك فعن عمر رضي الله عنه قال: "اتَّهِمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَرُدُّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِرَأْيِي اجْتِهَاداً، فَوَاللَّهِ مَا آلَوْ عَنِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ حَتَّى قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (تَرَانِي أَرْضَى وَتَأْبَى؟) (٣٨).

سادساً: اتِّبَاعُ الْمُتَشَابِهِ:

إن من أسباب الابتداع الخوض في المتشابه، وهو المجمل الذي خفي معناه ولا يُدرَكُ بِاجْتِهَادٍ أَوْ طَلَبٍ، وقد أخبر الله تعالى في الذين يخوضون في المتشابه، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٣٩).

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاخَذَرُوهُمْ) (١٠٠).

المطلب الرابع أقسام البدعة

إن للبدعة أقساماً كثيرة قد وَقَعَتْ مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ بِحَسَبِ النَّظَرِ الْفَقْهِيِّ، وَإِلَيْكَ أَهْمُ أَقْسَامِهَا وبالله التوفيق:

أولاً: مِنْ جِهَةِ تَأْصِيلِهَا الشَّرْعِيِّ: فَهِيَ قِسْمَانِ؛ حَقِيقِيَّةٌ وَإِضَافِيَّةٌ:

أما البدعة الحقيقية: فهي التي لم يَدُلَّ عليها دليل شرعي، لا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم، لا في الجملة ولا في التفصيل، ولذلك سُمِّيَتْ بِدْعَةً؛ لكونها شيئاً مخترعاً على غير مثال سابق، وهي أعظم وزراً من الإضافية؛ لأنها التي بَاشَرَهَا النَّبِيُّ بِغَيْرِ واسطة؛ ولأنها مُخَالَفَةٌ مَحْضَةٌ وخروج عن السُّنَّةِ ظَاهِرٌ، كبدعة النصارى في اتخاذ المسيح ابناً لله، وبدعة اليهود في اتخاذ العزيز كذلك، وكالقول بخلق القرآن، والقول بنفي القدر وأن المرء مُسَيَّرٌ لا مُخَيَّرٌ، والقول بالتَّحْسِينِ والتَّقْبِيحِ العقلين، وإنكار خبر الواحد، وإنكار الإجماع، والقول بالإمام المعصوم؛ والقول بسقوط التكليف عند بلوغ المرء درجة من العبادة والصفاء ونحو ذلك.

وأما البدعة الإضافية: فهي في الأصل عمل مشروع له أصل معتبر في الشرع، لَكِنَّ الإِحْدَاثَ أُضِيفَ إِلَيْهَا مِنْ جِهَةِ الكيفيات، أو الأحوال، أو التفاصيل، أو الأوقات، مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُعْتَبَرٍ، مع أنها مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ؛ لأنها في الغالب تكون في العبادات لا في العادات المحضة. والبدعة الإضافية؛ لها شائبتان: إحداهما: لها من الأدلة متعلق، فلا تكون من تلك الجهة بدعة.

والأخرى: ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية، فلما كان العمل الذي له شائبتان لم يتخلص لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ؛ وضعنا له هذه التسمية وهي البدعة الإضافية، أي أنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة؛ لأنها مستندة إلى دليل، وبالنسبة إلى الجهة

الأخرى بدعة؛ لأنها مستندة إلى شبهة، لا إلى دليل، أو غير مستندة إلى شيء (١٠١).

ثانياً: من جهة الفعل والترك:

تنقسم البدعة من هذه الجهة إلى بدعة فعلية، وبدعة تركية:

فالفعلية: إحداث في جانب الفعل يضاهي الشرع، يقصد منه التقرب والأجر، وتمثل أكثر البدع، وتدخل في الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات، كالمعتقدات الباطلة، والعبادات الزائدة، باستحسان العقل، كزيادة عدد ركعات الفرائض، وكصيام العيدين، وأيام التشريق، وكالنافلة المطلقة في أوقات النهي، وكاختراع أحاديث مكذوبة، لترغيب الناس نحو الفضائل وغير ذلك.

والتركية: إحداث في جانب الترك يضاهي الشرع بقصد التقرب، كترك السنة اقتصاراً على القرآن، وترك الحلال الطيب بغير مسوغ من الشرع، بل لتهذيب النفس ومجاهدتها، وكحرمانها من الزواج واللباس الجديد والطيب بباعث تطويعها لأمر الله تعالى وغير ذلك؛ وكله ممنوع بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (١٠٢).

ثالثاً: من جهة مراتب الأحكام:

تنقسم البدعة من هذه الجهة إلى ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتحسينية. الأولى: ما يقع منها في الضروريات: ومثالها في الدين؛ اختراع الكفار أحكاماً استحسناها بعقولهم، واتخذوها ديناً ملزماً وملةً جاريةً، فعطّلوا بها شرع ربهم الذي أوحى به إلى إبراهيم عليه السلام، وألزمهم به ديناً قيماً، وملةً مباركة، قال الله تعالى في بعض ما ابتدعوا: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (١٠٣).

عن سعيد بن المسيب - رحمه الله - أن البحيرة من الإبل: هي التي يُمنع دَرُّها للطواغيت، والسائبة: هي التي يسيبونها لطواغيتهم، والوصيلة: هي الناقة تُبكرُ بالأنثى، ثم تنثي بالأنثى؛ يقولون: وصلت أنثيين ليس بينهما ذكر، فيجدعونها لطواغيتهم، والحامي: هو الفحل من الإبل، كان يضرب الضراب المعدودة، فإذا بلغ

ذلك؛ قالوا: حَمَى ظَهْرَهُ، فَيَتْرَكُ، فيسمونه الحامي(٤٤). ومثالها في النفس: ما تفعله الرافضة من تعذيب أنفسهم بالحراب والسكين والعصا في يوم عاشوراء تَقَرُّباً إلى الله واعتذاراً إليه عن خذلانهم للحسين بن علي رضي الله عنهما. ومثالها في العقل: ما صار إليه أولئك الذين قَتَمُوا العقل على الشرع، أو جعلوه له نِذْراً بزعمهم أن العقل يَسْتَقِلُّ عن الشرع في تحسين بعض الأمورِ فَتَلْتَرَمُ، وتَقْبِيح أخرى فَتُجْتَنَّبُ، فكان له بذلك حَقُّ التَّشْرِيعِ، ومن أمثلتها ما ذكر إسماعيل بن إسحاق عَنْ عَلِيٍّ ؑ قال: شَرِبَ نَقَرَ من أهل الشام الخمرَ وعليهم يزيد بن أبي سفيان، فقالوا: هِيَ لَنَا حَلَالٌ، وَتَأَوَّلُوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾(٥٥) قال: فكتب فيهم إلى عمر. قال: فكتب عمر إليه: أن ابعث بهم إلي قبل أن يَفْسِدُوا مَن قَبْلَكَ، فلما قدموا إلى عمر؛ استشار فيهم الناس، فقالوا: يا أمير المؤمنين، نرى أنهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينه ما لم يأذن به، فاضرب أعناقهم، وعليّ ؑ ساكت، قال: فما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: أرى أن تستتيبهم، فإن تابوا؛ جلدتهم ثمانين لشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا؛ ضربت أعناقهم؛ فإنهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دين الله ما لم يأذن به، فاستتابهم، فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين(٥٦).

ومثالها في النسل: ذلك التأويل الفاسد الذي أحدثته فرقة ضالة، فأجازت على ضوئِهِ نِكَاحَ أَكْثَرِ من أربع نسوة، إما اقتداءً بالنبي ﷺ في زعمهم، متجاهلين إجماع المسلمين القاضي بخصوصية ذلك في النبي ﷺ، وإما تحريفاً لقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾(٥٧) فأجازوا الجمع بين تسع نسوة اعتماداً على حاصل مجموع الأعداد التي ذُكِرَتْ في الآية، من غير دليل ولا مستند. ومثالها في المال: ما كانت الجاهلية قد شرعته من أشياء في الأموال، كالحظوظ التي كانوا يخرجونها للأمير من الغنيمة، حتى قال شاعرهم:
لَكَ الْمِرْبَاعُ فِيهَا وَالصَّفَايَا .. وَحُكْمُكَ وَالنَّشِيطَةُ وَالْفُضُولُ
فالمرباع: ربع المغنم يأخذه الرئيس، والصفايا: جمع صفي، وهو ما

يصطفيه الرئيس لنفسه من المغنم، والحكم: مَا يُحْكَمُ فِيهِ مِنَ الْمَغْنَمِ، والنشيطه: ما يغنمه الغزاة في الطريق قبل بلوغهم إلى الموضع الذي قَصَدُوهُ، فكان يختص به الرئيس دون غيره، والفضول: ما يفضل من الغنيمة عند القسمة. وكانت تتخذ الأرضين تحميها عن الناس أن لا يدخلوها ولا يرعوها، فلما نزل القرآن بقسمة الغنيمة في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ (٨) ارتفع حكم هذه البدعة، إلا من بعض مَنْ جَرَى فِي الْإِسْلَامِ عَلَى حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ، فعمل بأحكام الشيطان، ولم يستقم على العمل بأحكام الله تعالى.

ثانيها: ما يقع منها في الحاجيات: ومثالها كَمَنْ يترك الرخص الشرعية أو بعضها آخِذاً ذلك مَأْخِذاً الْمُلْتَزِمَاتِ حَمَلاً لِلنَّفْسِ عَلَى الْأَشَقِّ بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ وَالْأَجْرِ، وخفي عليهم أن في ذلك تغييراً لَوَجْهِ الشَّرِيعَةِ، وَرَدّاً لِأَدْلَتِهَا الرَّاعِيَةِ لِلرَّخْصِ، فإنها دَاعِمَةٌ لمقصد التيسير، ودفع الحرج، ناهيك أن فيه افتئاتاً على النبي ﷺ الذي كان يتقرب بالرخصة كما يتقرب بالعزيمة وكان يقول: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رَخْصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ) (٩).

ثانيها: ما يقع في الحاجيات العادية: تَرَكَ التَّمَتُّعَ بِالطَّيِّبَاتِ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ والملابس والمناكح بقصد التقرب، وقد منع النبي ﷺ من ذلك كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مُرَّةٌ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ) (١٠).

ثالثها: ما يقع منها في التحسينيات: أن يبذل ماله في زخرفة المساجد وتزيينها، بقصد القُرْبَى وَالْأَجْرِ، ومعلوم أنه بِذَلِكَ مُعَانِدٌ لِمَقْصِدِ الشَّرْعِ. ومنها: التزام كثير من النساء لبس البياض عند الإحرام بالحج أو العمرة، بقصد القربى، وهو خطأ، وإن كان معتبراً في حق الرجال.

رابعاً: مِنْ جِهَةِ الْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ:

تَنْقَسِمُ الْبِدْعَةُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ إِلَى:

بِدْعَةٌ كُلِّيَّةٌ: وهي البدعة التي لا تَخَصُّ فرعاً من فروع الشريعة دون فرع، بل تجدها تنتظم ما لا ينحصر من الفروع الجزئية، كبدعة التحسين والتفويض العقليين، وبدعة إنكار الأخبار السننية اقتصاراً على القرآن، وبدعة الخوارج في قولهم: لا حُكْمَ إِلَّا اللَّهُ، بل ومثلها بدع الثنتين والسبعين فرقةً، فإنها مختصة بالكيلات دون الجزئيات (٥١).

وبِدْعَةٌ جُزْئِيَّةٌ: وهي التي تخص بعض الفروع دون بعض؛ كبدعة الأذان والإقامة في العيدين، وبدعة تقديم الخطبة على الصلاة في العيدين، والاعتماد في الصلاة على إحدى الرجلين، وما أشبه ذلك (٥٢).

خامساً: مِنْ جِهَةِ قَدَرِهَا فِي نَفْسِهَا:

تتنقسم البدعة من جهة قدرها إلى كبيرة وصغيرة:

أما الأولى: فهي معظم البدع الكلية والجزئية التي تقع في الضروريات، وفي الحاجيات والتحسينيات.

وأما الثانية: فلا تكون البدعة صغيرة إلا بوضعين: كونها جزئية، وكونها بالتأويل، كَمَنْ نَزَرَ أَنْ يَصُومَ قَائِماً لَا يَجْلِسُ، وضاحياً لَا يَسْتَقِلُّ، وكَمَنْ مَنَعَ نَفْسَهُ النَّوْمَ أَوْ لَذِيذَ الطَّعَامِ، أَوْ جَمَاعَ الزَّوْجَاتِ انْقِطَاعاً لِلْعِبَادَةِ يَظُنُّ أَنَّهُ الْأَنْفَعُ لَهُ، وَالْأَرْضَى لِرَبِّهِ ﷻ، وَلَا تَبْقَى الْبِدْعَةُ صَغِيرَةً إِلَّا بِشُرُوطٍ:

أحدها: أَنْ لَا يَدَاوِمَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ الصَّغِيرَةَ لِمَنْ دَاوَمَ عَلَيْهَا تَكْبُرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ إِثْمًا وَحَوْبًا.

الثاني: أَنْ لَا يَدْعُو إِلَيْهَا، فَإِنَّ الْبِدْعَةَ قَدْ تَكُونُ صَغِيرَةً بِالإِضَافَةِ، ثُمَّ إِذَا دَعَا إِلَى الْقَوْلِ بِهَا وَالْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا تَغْدُو كَبِيرَةً؛ لِأَنَّهُ يَنْقَلِبُ بِوِزْرِ نَفْسِهِ، وَبِأَوْزَارِ كُلِّ مَنْ قَالَ أَوْ عَمِلَ بِهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّغَرَ وَالْكَبَرَ يُدْرِكَانِ إِمَّا مِنْ ذَاتِ الْبِدْعَةِ أَوْ مِنْ تَقْضِي إِلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ.

الثالث: أن لا تفعل في المواضع التي هي مجتمعات الناس، أو المواضع التي تقام فيها السنن، وتظهر فيها أعلام الشريعة؛ لأن ذلك من أضر الأشياء على سنة الإسلام؛ لأن ذلك مظنة أن يقتدى بصاحبيها فيها، ومعلوم أن العوام أتباع كل ناعق، لاسيما البدع التي وكل الشيطان بتحسينها للناس، والتي للنفوس فيها هوى (٥٣).
سادساً: من جهة حكمها:

تنقسم البدعة من جهة حكمها إلى: بدعة كفرية، وبدعة محرمة غير كفرية، وثالثة هي مكروهة:

أما البدعة الكفرية: فمثالها: بدعة الجاهلية التي نبه عليها القرآن بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ (٥٤)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ (٥٥).

أما البدعة المحرمة غير الكفرية: فكبدعة الخوارج، والقدرية، والمرجئة وغيرهم من الفرق الضالة، وقد حكم بعض العلماء بكفر أهلها.
وأما البدعة المكروهة: فكاجتمع الناس للدعاء عشية عرفة، وذكر السلاطين في خطبة الجمعة ونحو ذلك (٥٦).

المطلب الخامس

مجال البدعة

من خلال عرضنا لأسباب الابتداع، وأقسام البدعة اتضح أن سبيل البدعة يكون غالباً في العبادات، وهي في العادات على نذرة، ورغم نذرتها، فإنها تدخل في الحظ العبادي من العادة، بمعنى: أنه ما من عادة من العادات إلا ويلابسها حظ من العبادات يمثل حدها الشرعي مقصداً وصورة ومالاً، فليس يحل لأحد فعل شيء من العادات إلا إذا وافق في قصده قصد الشارع من تشريعها، وأن يفعلها على الوجه الذي خطه الشارع وحدده لها، وأن يكون مآله فيها موافقاً للغاية والمآل الذي أراده الله تعالى منها ورضعها لها.

فإذا أخل المرء بشيء من ذلك بقصد القربى، كان بدعةً، وكذا إذا انحرف بها عملاً - ولو بغير قصد التقرب - لكن على وجه يشاكل فيه وجّه العبادة التزاماً - أي أن يفعلها في زمانٍ مُعَيَّنٍ على الدوام، أو في حالٍ مُعَيَّنَةٍ كلما تكررت فعلها، وكان مضمونها يُشبه مضمون العبادة - كان بدعةً كذلك.

قال الشاطبي في اعتصامه: "ثبت في الأصول الشرعية أنه لا بدّ في كل عادي من شائبة التعبد؛ لأن ما لم يُعقل معناه على التفصيل من المأمور به أو المنهي عنه؛ فهو المراد بالتعبد، وما عُرف معناه وعُقِلَت مصلحته أو مفسدته على التفصيل، فهو المراد بالعادي، فالطهارة والصلوات والصيام والحج كلها تعبدية، والبيع والشراء والنكاح والطلاق والإجازات والجنايات كلها عادية؛ لأن أحكامها معقولة المعنى، ومع أنها معقولة المعنى؛ لا بدّ فيها من التعبد، إذ هي مقيدة بأمور شرعية لا خيرة للمكلف فيها؛ كانت اقتضاء أو تخييراً؛ فإن التخيير في التعبدات إلزام (٥٧)، كما أن الاقتضاء إلزام (٥٨) حسبما تقرر برهانه في كتاب الموافقات، وإذا كان كذلك؛ فقد ظهر اشتراك القسمين في معنى التعبد، فإن جاء الابتداء في الأمور العادية من ذلك الوجه؛ صحّ دخوله في العاديات كالعباديات، وإلا فلا" (٥٩). ويظهر ذلك ببسط الأمثلة فإليك بيانها:

وضّع المكوس في معاملات الناس: إذا ألزموا الناس بها مضاهاة للشارع وتأسياً به في بعض ما فرض على عباده؛ كالدين الموضوع، والتكليف المحتوم على وجه الدوام، أو في أوقات مُعَيَّنَةٍ، وعلى كَيْفِيَّاتٍ مُحَدَّدَةٍ، يُشبه التشريع الدائم الذي يفرض على العامة، ويحملون على امتثاله، ويؤخذون به، ويعاقبون على النفل منه، كما في أخذ زكاة الماشي والحرب، وما أشبه ذلك من الأموال الظاهرة. قال الشاطبي في الذي يُصار به هكذا: "فظاهر أنه بدعة؛ إذ هو تشريع زائد، وإلزام للمكلفين يُضاهي إلزامهم الزكوات المفروضة، والديات المضروبة... بل صار في حقهم كالعبادات المفروضة... فمن هذه الجهة يصير بدعة بلا شك؛ لأنه شرع مُستدرَك..." (٦٠).

تَقْدِيمُ الْجَهَالِ عَلَى الْعُلَمَاءِ، وَتَوَلِيَّةُ الْمَنَاصِبِ الشَّرْعِيَّةِ مَنْ لَا يَصْلَحُ لَهَا بطريق التوريث: إِذَا اتُّخِذَ ذَلِكَ أُسْلُوبًا مُلْتَزِمًا، وَدَيِّنَا لَا يُتْرَكُ، حَتَّى يَصِيرَ الْإِبْنُ مُسْتَحَقًّا لِرَبَّةِ الْأَبِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْكِفَاءَةِ وَالْعِلْمِ بِطَرِيقِ الْوَرَاثَةِ، بِحَيْثُ يَشِيعُ هَذَا النِّهَجُ، وَيَغْدُو سُنَّةً مُتَّبَعَةً، وَيَعِدُّهُ النَّاسُ كَالشَّرْعِ الَّذِي لَا يُخَالَفُ، فَهُوَ بَدْعَةٌ بِلَا إِشْكَالٍ (١١).

فَإِذَا أُخِذَتْ الْعَادَاتُ هَذَا الْمَأْخُذَ، وَمِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا، كَانَ الْفِعْلُ بَدْعَةً، وَإِلَّا كَانَ مُخَالَفَةً مَخْضَةً كَسَائِرِ الْمَخَالَفَاتِ، وَ لَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ الْبَدْعَةَ لَيْسَتْ مُخَالَفَةً، بَلْ هِيَ مُخَالَفَةٌ وَزِيَادَةٌ؛ لِأَنَّ شَرَّهَا عَلَى النَّاسِ وَالَّذِينَ أَعْظَمُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَادَاتُ لَا تَكُونُ بَدْعًا إِلَّا إِذَا وَرَدَ التَّعْدِي عَلَى الْجَانِبِ التَّشْرِيعِيِّ مِنْهَا، أَوْ عَلَى الْقَدْرِ الْعِبَادِيِّ الَّذِي يَلْبِسُهَا ذَلِكَ الْقَدْرُ الَّذِي أَمَرْنَا بِمِرَاعَاتِهِ، وَعَدَمِ تَشْعِيبِهِ، وَالْمِسَاسِ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلَحُونَ﴾ (١٢). فَلَا تَجُوزُ الْجَرَاءُ عَلَى الشَّرْعِ بِحَالٍ لَا بِالْقَوْلِ، وَلَا بِالْفِعْلِ الَّذِي رُبَّمَا أَفَادَ مَعْنَى الْقَوْلِ وَزِيَادَةً.

قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ مَحْفُوظٌ: "وَجَمَلَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ الْإِبْتِدَاعَ إِنْ دَخَلَ فِي الْأُمُورِ الْعَادِيَّةِ، فَهُوَ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّعْبُدِ، فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاعَ الْمَذْمُومَ لَا يَكُونُ فِي الْعِبَادِيِّ الْمَحْضِ، كَالْمَخْتَرَعَاتِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْمَنِ وَالْأَمَكَةِ وَتَرْقَى بَرَقِيَّ الْأُمَمِ وَالشُّعُوبِ، وَلَمَّا كَانَتْ بِذَلِكَ لَا يُمْكِنُ لِلنَّاسِ حَصْرُ جَزْئِيَّاتِهَا، وَيَعْسُرُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّقِيدُوا بِجَزْئِيَّاتٍ مَخْصُوصَةٍ مِنْهَا، تَرَكَ الشَّارِعُ التَّصَرُّفَ لِكُلِّ أُمَّةٍ تَدِيرُ شُؤْنَهَا بِمَا يُوَافِقُ زَمَانَهَا، وَجَاءَهُمْ بِقَوَاعِدَ كَلِيَّةٍ تَنْتَبِهُ عَلَى كُلِّ أُمَّةٍ، وَتَصْلُحُ لِكُلِّ زَمَانٍ، فَجَعَلَ (الْعَدْلَ أَسَاسَ الْأَعْمَالِ)، (وَإِتْقَاءَ الشَّرِّ مُقَدِّمًا فِي أَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ) فَهِيَ كَانَتْ ذَلِكَ قَصْدُ النَّاسِ فِي أُمُورِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَلِيَخْتَرَعُوا مَا شَاءُوا مِنَ الطَّرِيقِ النَّافِعَةِ، وَلِيَبْتَدِعُوا مَا أَرَادُوا مِنَ الْحِيلِ وَالْأَسَالِيبِ الصَّحِيحَةِ، فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا جَاوَزَ الْمَخْتَرَعُونَ الْعَدْلَ بِاخْتِرَاعِهِمْ، وَانْتَصَرَفُوا إِلَى

الشرُّ والإفساد في ابتداعهم، فتلك سُنَّةٌ سَيِّئَةٌ (وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَاعْلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا) (٢٠٦).

وبما تقدم: علِمَ حكم الابتداع في نحو لبس الثياب والأكل والشرب والمشى والنوم، فهذه أمورٌ عادية، وقد دخلها التعبدُ وقيدَها الشارعُ بأمرٍ لا خيرةَ فيها، كنهى اللابس عن إطالة الثوب عَجَبًا، وطلب التسمية عند الأكل والشرب، والنهي عن الإسراف فيهما، والنهي عن النوم عارياً على سطح، إلى غير ذلك من القيود التي قيد بها الشارع، فالأمور المذكورة عادية، ومن هذه الجهة لا يدخلها الابتداع، وإنما من الجهة التي رسمها الشارع فيها، فإذا خولفَ بها الوجهُ المشروع، واعتبرَ ذلك ديناً يَتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى، كانت بدعاً بل هي مَعْصِيَةٌ وابتداعٌ، باعتبارين كما سبقَ في وضع المكوس؛ فهي باعتبار مخالفتها الأمر والنهي عَصِيَانٌ، ومن حيث التقربُ بها إلى الله تعالى من الجهة المضادة للطريق التي رسمها تكونُ بدعةً مذمومةً، وبذلك حصل اتفاقُ القولين، واتضح الحال، وبالله تعالى التوفيق، ولا تنس أن هذا مبنيٌّ على الطريقة الأولى في معنى البدعة كما سبق (٢٠٧).

المبحث الثاني

الاستحسان

حتى يتسنى لنا أن نفرِّقَ بين الاستحسان والبدعة؛ يحسنُ بنا أن نتحدَّثَ عن تعريفه، وحجبه ثم نختمه بذكر أمثلة تطبيقية تسهم في تذليل الفهم، ووضوح المعنى كي يتضح الفرق بينه وبين البدعة، وبالله التوفيق.

المطلب الأول

حقيقة الاستحسان في اللغة والاصطلاح

أولاً: الاستحسان في اللغة:

هو استفعالٌ، من الحَسَن، وهو عدُّ الشيء واعتقاده حسناً على ضد الاستقباح، تقول: استحسنْتُ كذا: أي اعتقدته حسناً، ويقال: استحسن الرأي أو الطعام أو الشراب، أي عدّه حسناً. ويقال: هذا مما استحسنه المسلمون: أي مما عدّوه حسناً (٢٠٨).

ثانياً: الاستحسان في الاصطلاح:

لقد حارت عقول العلماء في وضع حدٍّ اصطلاحيّ للاستحسان (٦٦)؛ ولعلَّ هذا يرجع إلى أكثر من سببٍ منها: أن الاستحسان لم يكن مُحَدَّدَ الْمَعَالِمِ ضِمْنَ مصطلح يُبْرِزُ حَقِيقَةً معناه، حتَّى جَاءَ الإمامُ أبو حنيفةَ النعمان فقال به، وأنشأ عليه مسائل كثيرةٌ دون أن يُسَيِّجَهُ بسياجٍ يُحَدِّدُ معناه، الأمرُ الَّذِي أخذت اختلافاً في عبارات علماء الحنفية حَوْلَ معنى الاستحسان (٦٧)، وجعلَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى تَنْكِرَهُ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ وَعَدُوَّهُ؛ تَرْكاً لِلْحُجَّةِ وَاتِّبَاعاً لِلْهَوَى وَالشَّهْوَةِ. ومنها: أن كثيراً من العُلَمَاءِ حَصَرَهُ فِي الْقِيَاسِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْقِيَاسَ نَوْعَانِ: جَلِيٌّ، وَخَفِيٌّ؛ وَالْخَفِيُّ هُوَ الْإِسْتِحْسَانُ. قَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ: "الْغَالِبُ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ الْإِسْتِحْسَانُ أُرِيدَ بِهِ الْقِيَاسُ الْخَفِيُّ، وَهُوَ دَلِيلٌ يُقَابَلُ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ" (٦٨).

والصواب: أَنَّ الْإِسْتِحْسَانَ أَعْمُ مِنَ الْقِيَاسِ الْخَفِيِّ، فَإِنَّ كُلَّ قِيَاسٍ خَفِيٍّ إِسْتِحْسَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ إِسْتِحْسَانٍ قِيَاساً خَفِياً (٦٩). فَهَذِهِ الْأَسْبَابُ وَغَيْرُهَا كَانَ اخْتِلَافَ عِبَارَةِ الْأَوْصُولِيِّينَ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِسْتِحْسَانِ، وَعَلَى آيَةِ حَالٍ، فَسَوْفَ نَخْتَارُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ أَشْهَرَهَا مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى الرَّاجِحِ مِنْهَا، وَالتِّي تُحَدِّدُ مَا هِيَ الْإِسْتِحْسَانُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ.

التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ:

عرفه بعض الحنفية: بأنه "دليلٌ يَنقَدِّحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ يَغْسُرُ عَلَيْهِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ" (٧٠).

اعترض عليه:

أَنَّ قَوْلَهُ: "دَلِيلٌ يَنقَدِّحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ" لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِالْإِنْقِدَاحِ الثَّبُوتُ، فَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْعَمَلُ بِهِ، وَلَا أَثَرَ لِعَجْزِهِ عَنِ التَّعْبِيرِ عَنْهُ (٧١)؛ وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ وَقَعَ لَدَى الْمُجْتَهِدِ خَاطِرٌ، فَلَا نِزَاعَ عِنْدُنَا فِي بَطْلَانِ الْعَمَلِ بِهِ (٧٢).

وقد أفاد الشاطبي: أَنَّ مَنْ حَدَّ الْإِسْتِحْسَانَ بِمَا يَنْقَدُّ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ وَيَمِيلُ

إليه برأيه أحسبه يراه دليلاً من جملة الأدلة الشرعية التي تبرر له أن يصير في الأحكام بالخطرات وطوارق القلوب؛ وخفي عليه أن مذهبه لم يقع مثله عند العلماء المحققين النظار، لا بضرورة، ولا بنظر، ولا بدليل من الشرع قاطع ولا مظنون، فلا يجوز إسناد الحكم إليه، لأنه تشريع بالعقل في معاندة الشرع. فإن الصحابة رضي الله عنهم لم يحصروا نظرهم في الوقائع التي لا نصوص فيها في الاستنباط وفي الرد إلى ما فهموه من الأصول الثابتة، ولم يقل أحد منهم: حكمت في هذا بكذا؛ لأن طبعي مال إليه، أو لأنه يوافق محبتي ورضاي، ولو قال ذلك لاشتد عليه النكير، كيف تحكم على عباد الله بمحض ميل النفس، وهو مقطوع ببطلانه عند جميع العالمين، على أنه تعريف مطمع لأهل الأهواء والبدع، الذين يخادعون العوام بأدعائيات ومزاعم يزعمون أنهم وصلوا إليها بالرياضات والمجاهدات، والإلهامات، والمواجيد، والحقيقة أنهم مبتدعة واهمون كذابون (٧٣).

التعريف الثاني:

وعرفه القاضي أبو يعلى بأنه: "ترك الحكم إلى حكم هو أولى منه" (٧٤).

اعتراض عليه:

بأن النفاضل يكون في الأدلة لا في الأحكام؛ إذ لا يقال في الأحكام بعضها أولى من بعض، ولا بعضها أقوى من بعض، وإنما القوة للأدلة، لأنها تترتب في الشرع، ويقدم بعضها على بعض، ولعل الذي يقصده القاضي: أن يكون حد الاستحسان: العدول عن موجب القياس، إلى دليل هو أقوى منه (٧٥).

التعريف الثالث:

وعرفه البزدوي بأنه: "العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه" (٧٦).

اعتراض عليه:

بأنه غير جامع لأنهم يدخل فيه الاستحسان الثابت بدليل آخر غير القياس، كالنائب بالقرآن أو السنة أو الإجماع، أو الضرورة (٧٧).
يمثل للاستحسان الذي سنده القرآن بقول القائل: "مالي صدقة"، فإن القياس

يَلْزَمُهُ التَّصَدُّقُ بِكُلِّ مَالِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ عُدِلَ عَنْهُ إِلَى تَخْصِيصِ ذَلِكَ اسْتِحْسَانًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَخْذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (٧٨)، فَظَاهَرُ الْآيَةِ يُفِيدُ أَخْذَ الصَّدَقَةِ مِنْ جَمِيعِ مَا يَتَمَوَّلُ بِهِ، لِأَنَّ الْأَمْوَالَ فِي الْآيَةِ عَامَّةٌ إِلَّا أَنَّهَا خُصَّتْ بِأَمْوَالِ الزَّكَاةِ وَخَذَهَا.

والحاصل: أنهم ألحقوا النظر الأول بنظيره الثاني وهو منطوق الآية المخصوص بالزكوات.

وَيُمَثِّلُ لِلِاسْتِحْسَانِ الَّذِي سَنَدُهُ السُّنَّةُ: بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ نَاسِيًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّوْمَ إِمْسَاكٌ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْبَعَالِ، فَلَزِمَ مِنْهُ أَنْ مَنْ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ أَوْ يَنْبَغِلُ فِي نَهَارِ الصَّوْمِ فَقَدْ فَسَدَ صَوْمُهُ، تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَوْ نَسِيَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ عُدِلَ عَنِ الْفَسَادِ فِي حَالِ النِّسْيَانِ إِلَى الصَّحَّةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ يَوْمًا فَنَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ) (٧٩).

وَيُمَثِّلُ لِلِاسْتِحْسَانِ الَّذِي سَنَدُهُ الْإِجْمَاعُ: بِالِاسْتِصْنَاعِ: وَهُوَ أَنْ يَطْلُبَ شَخْصٌ مِنْ آخَرٍ أَنْ يَصْنَعَ لَهُ شَيْئًا مُعَيَّنًا نَظِيرَ مَبْلَغٍ مِنَ الْمَالِ، فَلَا أُصِلُ عَدَمَ جَوَازِ هَذَا الْعَقْدِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَطْلُوبَ صُنْعُهُ مَعْنُومٌ وَقَتُ الْعَقْدِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: "لَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ" (٨٠).

وَعُدِلَ عَنْهُ إِلَى الْجَوَازِ اسْتِحْسَانًا، لَجَرِيَانِ عَمَلِ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ مِنْ أَحَدٍ. قَالَ السَّرْحِيُّ: "وَأَمَّا تَرْكُ الْقِيَاسِ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ فَنَحْوُ الْاسْتِصْنَاعِ فِيمَا فِيهِ لِلنَّاسِ مُتَعَامَلٌ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَأْبَى جَوَازَهُ، فَتَرَكْنَا الْقِيَاسَ لِلِإِجْمَاعِ عَلَى التَّعَامُلِ بِهِ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ احْتِمَالُ الْخَطَا وَالْغَلْطِ، فَبِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ يَتَعَيَّنُ فِيهِ -أَيِ فِي الْقِيَاسِ- جِهَةُ الْخَطَا فِيهِ" (٨١).

وَيُمَثِّلُ لِلِاسْتِحْسَانِ الَّذِي سَنَدُهُ الضَّرُورَةُ: بِطَهَارَةِ الْبَيْتِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ: إِذِ الْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْبَيْتُ نَجَسَةً، لِأَنَّ إِخْرَاجَ الْمَاءِ مِنْهَا لَا يُؤَثِّرُ فِي طَهَارَةِ مَا بَقِيَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ، كَمَا أَنَّ إِخْرَاجَ الْمَاءِ كُلِّهِ لَا يُفِيدُ فِي طَهَارَةِ مَا يَنْبَغُ مِنْ

أَسْقَلَ الْبَيْتَ، لِأَنَّهُ يَنْجُسُ بِمَا يُلَاقِيهِ مِنْ نَجَاسَةِ الْجُدْرَانِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى حَرَجٍ وَمَشَقَّةٍ شَدِيدَتَيْنِ، لِأَجْلِ ذَلِكَ عُدِلَ عَنْهُ، وَحُكِمَ بِطَهَارَتِهِ اسْتِحْسَانًا (٨٢).

قال عبد العزيز البخاري: "ومن الاستحسان ما يثبت بالضرورة، وهو تطهير الحياض والآبار والأواني؛ فَإِنَّ الْقِيَاسَ نَفَى طَاهِرَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بَعْدَ تَنَجُّسِهَا، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ صَبَّ الْمَاءِ عَلَى الْحَوْضِ أَوْ الْبَيْتِ لِيَتَطَهَّرَ، وَكَذَا الْمَاءُ الدَّخِلُ فِي الْحَوْضِ، أَوْ الَّذِي يَنْبُعُ مِنَ الْبَيْتِ تَتَجَسَّسُ بِمِلَاقَةِ النَّجَسِ، وَالذَّلْوُ تَتَنَجَّسُ -أَيْضًا- بِمِلَاقَةِ الْمَاءِ فَلَا تَزَالُ تَعُودُ وَهِيَ نَجِسَةً، وَكَذَا الْإِنَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَسْقَلُهُ ثَقَبٌ، يَخْرُجُ الْمَاءُ مِنْهُ إِذَا جَرَى مِنْ أَعْلَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ النَّجِسَ يَجْتَمِعُ فِي أَسْفَلِهِ، فَلَا يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا تَرْكَ الْعَمَلِ بِمُوجِبِ الْقِيَاسِ لِلضَّرُورَةِ الْمُخَوِّجَةِ إِلَى ذَلِكَ لِعَامَّةِ النَّاسِ، وَلِلضَّرُورَةِ أَثَرٌ فِي سَقُوطِ الْخِطَابِ " (٨٣).

التعريف الرابع:

عرفه أبو الحسن الكرخي بأنه: "الْعُدُولُ عَنْ أَنْ يُحْكَمَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِمِثْلِ مَا حُكِمَ فِي نَظَائِرِهَا إِلَى خِلَافِهِ؛ لَوْجِهٍ أَقْوَى يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنِ الْأَوَّلِ" (٨٤). ووافقه الطوفي معنى لا لفظاً، حيث قال في تعريفه: هو "الْعُدُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ خَاصٍّ" (٨٥)، وارتضاه ابنُ النَّجَّارِ الْفَتْوَوِي الْحَنْبَلِي (٨٦).

اعتراض عليه:

بأنه غير مانع، إذ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ كَالْعُدُولِ عَنِ الْعُمُومِ إِلَى الْخُصُوصِ، وَعَنِ الْمُنْسُوخِ إِلَى النَّاسِخِ، وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهَا مِنْ قِبَلِ اسْتِحْسَانِ (٨٧). قلت: وهو غير جامع؛ لِأَنَّ اسْتِحْسَانَ لَا يَنْحَصِرُ فِي الْعُدُولِ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْ حُكْمِ النَّظَائِرِ إِلَى حُكْمٍ أَقْوَى لِعِظَمِ دَلِيلِهِ خَاصٌّ وَرَدَّ فِي مَوْضُوعِهِ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عُدُولاً عَنِ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ الْمُؤَيَّدِ بِالنَّصِّ إِلَى حُكْمٍ جَدِيدٍ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ عُدُولاً عَنِ مُقْتَضَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ مُؤَيَّدٍ بِدَلِيلٍ أَقْوَى وَأَنْجَحَ.

التعريف الخامس:

عرفه أبو الحسين البصري: بأنه: "تَرْكُ وَجْهِ مِنْ وَجْهِ اجْتِهَادٍ، غَيْرِ

شَامِلِ شُمُولِ الْأَلْفَافِ، لَوْجِهِ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الطَّارِئِ عَلَى الْأَوَّلِ" (٨٨).
مُخْتَرَزَاتُ التَّعْرِيفِ:

قوله: "غَيْرِ شَامِلِ شُمُولِ الْأَلْفَافِ" احترازٌ عَنْ تَرْكِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ، لِأَنَّ شُمُولَهُ لَفْظِيٌّ. وقوله: "وَهُوَ فِي حُكْمِ الطَّارِئِ عَلَى الْأَوَّلِ" احترازٌ عَنْ تَرْكِ الْقِيَاسِ الْمَرْجُوحِ إِلَى الْقِيَاسِ الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْقِيَاسَيْنِ لَيْسَ طَارِئاً عَلَى الْآخَرِ بِحَقِّ الْأَصْلِ (٨٩).

اعترض عليه من وجهين:

أحدهما: أنه لما كان الاستحسان أقوى من القياس كما هو بائن من التعريفات آنفة الذكر، فكيف نوفق بين هذا، وبين ترك العلماء له أحياناً وأخذهم بالقياس المرجوح، من ذلك ترك محمد بن الحسن الشيباني الاستحسان في مسألة قراءة آية السجدة في الصلاة، وأخذه بالقياس؛ إذ القياس يقتضي أن يجتزئ بالركوع، والاستحسان يقتضي أن لا يجتزئ به، بل يسجد لها، ثم إنه قال بالقياس (٩٠).

فالسؤال هنا: أن الاستحسان لما كان أقوى من القياس لزم تقديمه عليه، فكيف تم ترك الأقوى في المسألة؟ وإن قلتم: لم يكن أقوى منه فقد بطل حكمكم (٩١).
ثانيهما: ذكره فخر الدين الرازي، فقال: "واعلم: أن هذا يقتضي أن تكون الشريعة كلها استحساناً؛ لأن مقتضى العقل هو البراءة الأصلية؛ وإنما يترك ذلك لدليل أقوى منه، وهو نص أو إجماع أو قياس. وهذا الأقوى في حكم الطارئ الأول: فيلزم أن يكون الكل استحساناً، وهم لا يقولون به؛ لأنهم يقولون: تركنا القياس للاستحسان، وهذا يقتضي أن يكون القياس مغايراً للاستحسان، فالواجب أن يزداد في الحد قيد آخر، فيقال: "ترك وجه من وجوه الاجتهاد مغاير للبراءة الأصلية والعمومات اللفظية، لوجه أقوى منه، وهو في حكم الطارئ على الأول" (٩٢).

أجاب عليه الصفي الهندي:

وفي قوله: "ترك وجه من وجوه الاجتهاد" ما ينبئ عن أن ذلك الوجه مغاير للبراءة الأصلية، فإنها ليست وجهاً من وجوه الاجتهاد؛ إذ هي معلومة أو

مظنونة من غير اجتهد، فلما حاجة إلى ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي من القيد^(٩٣).

قلت: فيما ذكره الإمام الرازي وجاهة إذ فيه زيادة بيان، مراعاتها في التعريف أولى؛ دفعاً للإبهام والغموض.
من خلال ما تقدم:

يرى الباحث رجحان تعريف أبي الحسين البصري مؤيداً بما أضافه الرازي؛ لكون التعريف حدّ ماهية الاستحسان من غير زيادة أو نقصان، فكان جامعاً لكل جزئيات الماهية، ومانعاً من دخول غيرها.

المطلب الثاني حجية الاستحسان

أسلفنا الحديث في أن الاستحسان لم يكن مُصنَّطَحَةً مُنْقَدِحَةً في الأذهان، ولما كان معناه في اللغة يؤهم أنه ضرب من الهوى وحظ النفس، دل ظاهر الأمر أن أئمة المذاهب إلا أبا حنيفة قد توقّفوا عنده، فكُتِبَ المالكية لم تُثَبِّت استعمال لفظ الاستحسان عند الإمام مالك^(٩٤)، وأما الإمام الشافعي فيقول: "إن الاستحسان لا ضابط له، ولم تُوجَد له مقاييس يُقَاسُ بها الحق من الباطل كالقياس، فلو جاز لكل حاكم أو مفت أو مجتهد أن يستحسن فيما لا نص فيه، لأدّى ذلك إلى وجود أحكام مختلفة في النازلة الواحدة على حسب استحسان كل مفت، فيكون في الشيء الواحد ضروب من الفتوى من غير ترجيح واحدة على الأخرى إذ لا ميزان ولا ضابط يمكن له الترجيح به مادام الأساس هو الاستحسان، وما هكذا تفهم الشرائع"^(٩٥). وقيله: "فهل تُجيز أن يقول الرجل (أستحسن) بغير قياس، فقال: لا يجوز هذا عندي... ولو جاز تعطيل القياس لجاز لأهل العقول من غير أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرون من الاستحسان، ثم قال: لو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان أقرب من الإثم من الذي قال وهو غير عالم، وكان القول لغير أهل العلم جائزاً"^(٩٦). وثبت عنه أنه قال: "من استحسن فقد شرع"^(٩٧).

وأما الإمام أحمد فقال: "وأصحاب أبي حنيفة إذا قالوا شيئاً خلافَ القياسِ قالوا: نستحسنُ هذا، وندعُ القياسَ، فيَدْعُونَ ما يزعمون أَنَّهُ الحقُّ بالاستحسانِ، وأنا ذاهبٌ إلى كُلِّ حَدِيثٍ جَاءَ وَلَمْ أَقِيسْ عَلَيْهِ" (١٠٨). وقد قال القاضي أبو يعلى مُعلقاً عليه: "هَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالِاسْتِحْسَانِ" (١٠٩).

غير أن أحداً لو أمعن النظرَ فيما قاله هؤلاء الأئمةُ أو نُقِلَ عنهم؛ لَوَجَدَ أَنَّ ذلك منحصرٌ في الاستحسانِ الذي هو مَحْضُ هَوَى، أي: الذي لا يستند إلى دليلٍ شرعيٍّ، أما الذي يستند إلى دليلٍ شرعيٍّ فهو محلُّ اتفاقهم، وإلا فما معنى قول القاضي عَبدِ الوَهَّابِ: "وَكُتِبَ أَصْحَابِنَا مَمْلُوءَةً مِنْهُ" (١٠٠)، من ذلك: تَخْصِيصُ بيعِ العَرَايَا مِنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْتَّمَرِ؛ لِلسَّنَةِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ (١٠١).

ومنها أيضاً: تَخْصِيصُ الرُّعَافِ دُونَ الْقِيءِ بِالْبِنَاءِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَدْرِ الذي أَدَّاهُ قَبْلَ رُعَافِهِ؛ لورودِ السَّنَةِ فِي ذَلِكَ، إذ لولا السَّنَةُ لَسُوِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِيءِ فِي عَمَمِ صِحَّةِ الْبِنَاءِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي تَتَابُعَ الصَّلَاةِ، وَإِذَا وَرَدَتِ السَّنَةُ بَتَرَكِ التَّتَابُعِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ صِرْتَنَا إِلَيْهَا (١٠٢)، وَأَبْقَيْنَا الْبَاقِيَ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ (١٠٣).

على أن أصبغ قد بالغ في الاستحسان حتى قال: "إِنَّ الْمُغْرَقَ فِي الْقِيَاسِ يَكَادُ يَفَارِقُ السَّنَةَ، وَإِنَّ الْاسْتِحْسَانَ عِمَادُ الْعِلْمِ" (١٠٤). وقول الإمام أحمدَ المتقدمُ يلتقي مع هذا المعنى، ولا نُسَلِّمُ للقاضي أبي يعلى تَفْسِيرَهُ لِقَوْلِ الْإِمَامِ إِلَّا إِنْ وَجَّهْنَاهُ بِأَنَّهُ يَقْصِدُ إِبْطَالَ الْقَوْلِ بِالِاسْتِحْسَانِ الْفَارِغِ مِنَ الدَّلِيلِ، يُعْضِذُ قَوْلَنَا هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِي: "وَعِنْدِي أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلَ بِالِاسْتِحْسَانِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ -أَيُّ الْإِمَامِ-: "يَتْرَكُونَ الْقِيَاسَ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ بِالِاسْتِحْسَانِ"، فَلَوْ كَانَ الْاسْتِحْسَانُ عَنْ دَلِيلٍ ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَمْ يُنْكَرْ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ، وَقَالَ: أَيْ الْإِمَامُ: "أَنَا أَذْهَبُ إِلَى كُلِّ حَدِيثٍ جَاءَ وَلَا أَقِيسُ عَلَيْهِ" معناه أَنِّي أَتْرَكُ الْقِيَاسَ بِالْخَبَرِ، وَهَذَا هُوَ الْاسْتِحْسَانُ بِالدَّلِيلِ" (١٠٥).

على أن الإمام أحمدَ قد أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِالِاسْتِحْسَانِ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا: أَنَّهُ قَالَ:

"أستحسن أن يُتِمَّ لكل صلاة، والقياس أنه بمنزلة الماء حتى يحدث أو يجد الماء"، وقال في موطن آخر، فيمن غصب أرضاً وزرعها: "الزرع لرب الأرض وعليه النفقة، وليس هذا شيء بموافق للقياس، ولكن أستحسن أن يدفع إليه نفقته" وغير ذلك (١٠٦).

وأما عن الشافعي الذي حمل لواء إنكار الاستحسان فقد قال في رسالته: "ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله ﷺ أن يقول، إلا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والإجماع والآثار، وما وصفت من القياس عليها" (١٠٧). ولا يخفى أن مدلول هذا الكلام يفيد إقراراً بالاستحسان المبتنى على دليل، ويفيد بالمفهوم المخالف أن إنكار الشافعي محصور فيما لا دليل عليه. ولا أدل على ذلك من قوله بالاستحسان ذي الدليل في مواطن كثيرة من كتابه (الأم) منها: المتعة: وهي "ما يعطيه الزوج لزوجته المطلقة زيادة على الصداق؛ لجبر خاطرهما" (١٠٨). وقد اختلف العلماء في مقدارها؛ فبعضهم جعله متروكاً إلى الاجتهاد، وبعضهم قدرها، واستحسن الشافعي أن تكون ثلاثين درهماً على المتوسط.

ولعل الشافعي قد استند إلى ما روي عن موسى بن عقبة عن نافع أن رجلاً أتى ابن عمر فذكر أنه فارق امرأته، فقال: أعطها كذا، فحسبنا، فإذا نحو من ثلاثين (١٠٩). وقال الشافعي: "لا أعرف المتعة قدرًا موقوفًا، إلا أنني أستحسن ثلاثين درهماً، لما روي عن ابن عمر" (١١٠).

ومنها: أن الشافعي يرى استحباب ترك شيء من نجوم الكتابة على العبد، وهو نوع من أنواع الاستحسان، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ...﴾ (١١١)، غير أنه لم يحدد قدرًا معينًا (١١٢). ومنها: أنه استحسن وضع الإصبعين في صمّاخي الأذنين أثناء الأذان؛ لما كان يفعله بلال ؓ بمشهد من رسول الله ﷺ (١١٣) وغير ذلك كثير.

بعد هذا البيان لموقف الأئمة الثلاثة من الاستحسان، وأنهم على إقرار به؛ فهل يُعقل أن الإمام أبا حنيفة الذي ليس بأقل من الأئمة الآخرين ورعاً وعلماً أن

يَقُولُ بِالِاسْتِحْسَانِ لِمَجْرَدِ الْهُوِّ وَالشَّهْوَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَرَأَى لَهُ دَلِيلٌ أَقْوَى يَتَكَيُّ عَلَيْهِ فِي الْفَتْوَى، سَيِّمًا وَقَدْ ذَكَرْنَا بَيْنَ ثَنَائِهَا التَّعْرِيفِ الثَّانِي لِلِاسْتِحْسَانِ - نَمَازَجَ مِنْ فَتَاوَاهِ فِي الْاسْتِحْسَانِ وَقَدْ بَنَاهَا عَلَى أَدْلَةٍ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ فَتَأْمَلُهَا.

والحاصل مما تقدم أن الاستحسان نوعان: استحسانٌ مبناهُ الشهوةُ والاستحلاء، وآخرُ مبناهُ الدليل؛ والأول ليس بشيء، ولا يجوزُ اعتمادهُ دليلاً البتة. والثاني: هو الدليل، وقد التقى عليه أئمةُ المذاهبِ الأربعةُ وبنوا عليه بعضُ مسائلهم، وَلَكِنْ عَلَى تَقَاوُفٍ بَيْنَهُمْ قَلَّةٌ وَكَثِيرَةٌ.

المطلب الثالث

أمثلة تطبيقية لمسائل تستند إلى دليل الاستحسان

ولما كان الاستحسانُ لازماً للدليل الشرعي الذي يَنْهَضُ بِهِ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَى أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا: النَّصُّ الْقُرْآنِيُّ، وَالنَّصُّ النَّبَوِيُّ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالضَّرُورَةُ، وَالْمَصْلَحَةُ، وَالْعُرْفُ وَالْعَادَةُ، وَغَيْرُهَا.

ونحن بدورنا سنذكر بعض المسائل الاستحسانية المتسندة لكل دليل من هذه

الأدلة؛ وبالله تعالى التوفيق:

أولاً: الْعُدُولُ بِالْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا بِدَلِيلِ الْكِتَابِ:

مثال ذلك أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ فُرِضَتْ أَرْبَعًا، إِلَّا أَنَّهُ عُذِلَ عَنْ ذَلِكَ فِي ظُرُوفٍ مُعَيَّنَةٍ اسْتِحْسَانًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِزْبَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ، وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغَفَّلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مِيلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخَذُوا حِزْبَكُمْ إِنَّ اللَّهَ آَعَدَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (٢١٠).

وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ السُّنَّةُ: حَيْثُ جَاءَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ ؓ (عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ ؓ صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ

الْعُدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لِنَفْسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَاهُ الْعُدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لِنَفْسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ (١١٥).

يُلاحَظُ مِنْ صُورَةِ الصَّلَاةِ هَذِهِ الْعِدُولُ عَنْ فَرْضِيَّةِ الصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ إِلَى جَوَازِ قَصْرِهَا رُكْعَتَيْنِ حَالَ الْخَوْفِ اسْتِحْسَانًا يُؤَيِّدُهُ الدَّلِيلُ مِنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، وَلَيْسَ الْحَالُ مَنْحَصِرًا فِي الْخَوْفِ؛ بَلْ يَتَعَدَاهُ إِلَى السَّفَرِ أَيْضًا.

ثَانِيًا: الْعِدُولُ بِالسَّأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا بِدَلِيلِ السُّنَّةِ:

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، ثُمَّ أُنْفِ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا (١١٦) بِخَرَصِهَا (١١٧) مِنَ التَّمْرِ. فَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ ؓ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تَبَاعَ بِخَرَصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا) (١١٨).

وَعَنْ جَابِرٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (نَهَى عَنْ الْمُرَابَنَةِ (١١٩)، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا) (١٢٠).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) (١٢١).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: "الَّذِي نَهَى عَنْ الْمُرَابَنَةِ هُوَ الَّذِي أَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا، وَطَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى، وَالْقِيَاسُ لَنَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ النَّصِّ" (١٢٢).

فَأَنْتَ تَرَى: أَنَّهُ قَدْ عُدِلَ عَنْ سُنَنِ الْقِيَاسِ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ الْقَاضِيِ بِمَنْعِ بَيْعِ الْعَرَايَا، وَصِيَرَ إِلَى الْجَوَازِ اسْتِحْسَانًا؛ لَوْجُودِ الدَّلِيلِ الْأَخْصِ الْأَقْوَى.

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ بِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) ثُمَّ رَخَّصَ فِي السَّلَمِ (١٢٣) اسْتِحْسَانًا، فَقَالَ: (مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) (١٢٤).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ قَالَ: (أُرْسِلَنِي أَبُو بُرْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَرْزَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْقَى، فَسَأَلْتُهُمَا عَنْ السَّلَفِ،

فَقَالَا: كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنَسْتَلْفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيتِ، فَقُلْتُ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ؟، قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ (١٢٥).

فقد عُذِلَ بِالسَّلَامِ عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ وَهُوَ الْمَنْعُ إِلَى حُكْمِ الْجَوَازِ استحساناً بدليل أقوى من الأول.

حرم الله تعالى الربا بقوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (١٢٦).

وَحَرَمَهُ رَسُولُهُ ﷺ حَيْثُ جَاءَ فِي الْأَثَرِ: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ. وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ) (١٢٧)، وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الْقَرْضُ مُحَرَّمًا قِيَاسًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ قِبَلِ رَبِّ النِّسِيئَةِ (١٢٨)؛ إِذْ فِيهِ تَأْخِيرُ الْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ؛ لَكِنَّهُ أُبِيحَ اسْتِحْسَانًا لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا (١٢٩) فَقَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِبِلُ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَجِدْ إِلَّا خِيَارًا رِبَاعِيًّا (١٣٠)، فَقَالَ: (أَعْطِهِ، فَإِنَّ خَيْرَ النَّاسِ، أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً) (١٣١).

ولحديث ابن مسعود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ (١٣٢) مُسْلِمًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً) (١٣٣).

وعن أنس ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا: الصَّدَقَةُ بَعَثُ أَمْثَالِهَا، وَالْقَرْضُ بِمِائَتَةِ عَشْرٍ. فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ، مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ، وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ) (١٣٤).

واضحٌ مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّ الاسْتِحْسَانَ الَّذِي تَأْيِيدُ بِالنَّصِّ مِنَ السُّنَّةِ قَدْ اسْتَشْنَى الْقَرْضَ مِنْ عُمُومِ الرِّبَا، فَفَرَّرَهُ عَلَى الْإِنِّ بَلْ عَلَى الاسْتِحْبَابِ، فَتأمل!

أوجب الله الزكاة بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ

بها (١٣٥)، وظاهر اللفظ (من أموالهم) عامٌ يشملُ جميعَ ما يصنقُ عليه اسمُ مالٍ، وخصَّ بالسنةِ حديثُ أبي موسى ومُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُمَا أَنْ يُعْلِمَا النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ وقال: (لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشعير وَ الحنطة والزبيب وَ التمر) (١٣٦). فخصت الآية بهذه الأصناف الأربعة من الحبِّ وَ الثمرِ وما يلحقُ بها مما يُتَمَوَّلُ وَيُذَخَّرُ؛ وعليه: فلو قال قائل: مالي صدقة؛ فظاهرُ لفظه يعمُّ كلَّ ماله، ولكنَّا نحملة على مَالِ الزكاة جرياً على بيانِ السنة للكتاب استحساناً (١٣٧).

ثالثاً: العُدُولُ بِالمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ (١٣٨):

الاستصناع (١٣٩): كَانَ يَتَّفِقُ شَخْصٌ مَعَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَصْنَعَ لَهُ ثَوْبًا بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَالِ، وَيَقِيْنُ صِفَتَهُ وَمِقْدَارَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَ لَهُ أَجْلاً، سِوَاةَ سَلَمٍ إِلَيْهِ الدَّرَاهِمُ أَمْ لَا؛ فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي عَدَمَ جَوَازِهِ؛ لِأَنَّهُ بَيِّنٌ عَلَى مَعْدُومٍ، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: (لَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ)، وَهَذَا يَقِيْنُ عَدَمَ جَوَازِ الْبَيْعِ إِلَّا بَعْدَ تَعْيِينِ الْمُبِيعِ، لَكِنَّهُمْ عَدَّلُوا عَنْ ذَلِكَ فَأَجَازُوهُ اسْتِخْسَانًا، لِلْإِجْمَاعِ الثَّابِتِ بِتَعَامُلِ الْأُمَّةِ بِالْإِسْتِصْنَاعِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ (١٤٠).

ومن أمثلة الاستحسان المستند إلى الإجماع دخول الحمام من غير تعيين أجره وتقدير الماء المستهلك ومدة المكث فيه؛ فالقياس يقتضي عدم جوازه، لما فيه من الجهالة بالمنفعة وللماء المستنفذ فيها، لكنهم عدلوا عن ذلك إلى جواز دخوله للإجماع الثابت على جواز ذلك؛ لأنه من الأشياء التي يتساهل فيها عادة (١٤١).

يقول الشاطبي في هذا كلاماً نفيساً: "أَنَّ الْأُمَّةَ اسْتَحْسَنَتْ دُخُولَ الْحَمَّامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَجْرَةٍ وَلَا تَقْدِيرِ مَدَّةِ اللَّبْثِ وَلَا تَقْدِيرِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَنْعُ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوهُ، لَا كَمَا قَالَ الْمُحْتَجُّونَ عَلَى الْبَدْعِ، بَلْ لِأَمْرِ آخَرَ هُوَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الَّذِي لَيْسَ بِخَارِجٍ عَنِ الْأَدْلَةِ؛ فَأَمَّا تَقْدِيرُ الْعَوْضِ، فَالْعَرَفُ هُوَ الَّذِي قَدَّرَهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ، وَأَمَّا مَدَّةُ اللَّبْثِ وَقَدْرُ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُقَدَّرًا بِالْعَرَفِ - أَيْضاً - فَإِنَّهُ يَسْقُطُ لِلزُّرُورَةِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ لِقَاعِدَةِ فِقْهِيَّةٍ، وَهِيَ: أَنَّ نَفْيَ جَمِيعِ

الغَرَرِ فِي الْعُقُودِ لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُضَيِّقُ أَبْوَابَ الْمُعَامَلَاتِ، وَهُوَ تَحْسِينُ أَبْوَابِ الْمَفَاوِضَاتِ.

ونفي الضرر إنما يُطْلَبُ تكميلاً ورفعاً لما عسى أن يقع من نزاع، فهو من الأمور المُكَمَّلَةُ، والتكميلات إذا أَفْضَى اعتَبَارُهَا إِلَى إِبْطَالِ الْمَكْمَلَاتِ سَقَطَتْ جُمْلَةً، تَحْصِيلاً لِلْمُهْمِ - حسبما تَبَيَّنَ فِي الْأَصُولِ -، فَوَجَبَ أَنْ يُسَامَحَ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْغَرَرِ الَّتِي لَا تَتَفَكَّرُ عَنْهَا، إِذْ يَشُقُّ طَلَبُ الْإِنْفِكَاحِ عَنْهَا، فَسُومِحَ الْمُكْلَفُ بِتَسْيِيرِ الْغَرَرِ، لِضَيْقِ الْإِحْتِرَازِ مَعَ تَقَاهَةِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْغَرَضِ، وَلَمْ يُسَامَحَ فِي كَثِيرِهِ إِذْ لَيْسَ فِي مَحَلِّ الْضُرُورَةِ... " (١٤٢).

ومن أمثلة الإجماع: ما قاله الشاطبي: "أَنَّهُمْ يَحْكُونُ الْإِجْمَاعَ عَلَى إِيْجَابِ الْغُرْمِ عَلَى مَنْ قَطَعَ ذَنْبَ بَغْلَةِ الْقَاضِي، يُرِيدُونَ غُرْمَ قِيَمَةِ الدَّابَّةِ، لَا غُرْمَ قِيَمَةِ النِّقْصِ الْحَاصِلِ فِيهَا، وَوَجْهَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ بَغْلَةَ الْقَاضِي لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا إِلَّا لِلرُّكُوبِ، وَقَدْ امْتَنَعَ رُكُوبُهَا لَهَا بِسَبَبِ فَحْشٍ ذَلِكَ الْعَيْبِ، حَتَّى صَارَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رُكُوبِهِ أَوْ رُكُوبِ مِثْلِهِ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ، فَأَلْزَمُوا الْقَاعِلَ غُرْمَ قِيَمَةِ الْجَمِيعِ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ لَا يَغْرَمَ إِلَّا قِيَمَةَ مَا نَقَصَهَا الْقَطْعُ خَاصَّةً، لَكِنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا مَا تَقَدَّمَ لِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ" (١٤٣).

رابعاً: الْعُدُولُ بِالْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِلضَّرُورَةِ:

نَهَى الشَّارِعُ عَنِ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَاسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ النَّظَرَ إِلَيْهَا بِقَصْدِ التَّدَاوِي لِلضَّرُورَةِ، إِذْ يَتَعَدَّرُ تَشْخِصُ الْمَرَضِ دُونَ مُعَايِنَتِهِ، وَإِجْرَاءُ الْفَحْصِ اللَّازِمِ لِذَلِكَ، فَأُبَيِّنُ النَّظَرَ إِلَيْهَا فِي مِثْلِ هَذَا الظَّرْفِ (١٤٤). جَاءَ فِي الْهَدَايَةِ: "وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَايِنْهُ؛ إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ، وَالنِّكَاحَ، وَالْدُخُولَ، وَوَلَايَةَ الْقَاضِي، فَإِنَّهُ يَسْعَى أَنْ يَشْهَدَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَتَّقُ بِهِ اسْتِحْسَانًا". وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ وَهِيَ الْمَعَايِنَةُ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ الْحَسِّ، وَلَمْ تَحْصُلْ، فَصَارَ كَالْبَيْعِ: فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْمَشَاهَدَةِ.

وجه الاستحسان: أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ تَخْتَصُّ بِمَعَايِنَةِ أَسْبَابِهَا خَوَاصُّ مِنَ النَّاسِ،

ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون، فلو لم تقبل فيها الشهادة لتسامع أدى ذلك إلى الحرج وتعطيل الأحكام، بخلاف البيع؛ لأنه لا يسمعه كل أحد (١٠٠).

إذا اجتمع سبعة نفر على شراء بقرة بنية الأضحية، أجزأتهم، لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (نحزنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البنية عن سبعة، والبقرة عن سبعة) (١٠١). ولو أن رجلاً اشترى بقرة يريد أن يضحى بها عن نفسه، ثم اشترك معه ستة آخرون؛ القياس يمنع من ذلك ولا تجزئهم الأضحية، غير أنه عدل عنه إلى الاستحسان، وجهه: أنه قد يجد بقرة سميئة يشتريها، ولا يظفر بالشركاء وقت البيع، وإنما يطلبهم بعده، فكانت الحاجة إليه ماسة، فجاز دفعاً للحرج (١٠٢).

وقد يلحق بالاستحسان المستند إلى الضرورة ما جاء في كتاب "الاعتصام" من ترك مقتضى الدليل في السير لتفاهته ونزارته، ولأن في توقيه ومجانبته مشقة وحرَجاً. من ذلك: قد أجاز المالكية التفاضل اليسير في المراطلة الكثيرة، كما أجازوا بدل الدرهم الناقص بالوازن (١٠٣) لنزلة ما بينهما؛ مع أن الأصل المنع في الجميع لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء، وبيعوا الذهب بالفضة، والفضة بالذهب، كيف شئتم) (١٠٤). غير أنهم تجوزوا بالتأفة؛ لأنه في حكم العدم، ولذلك لا تنصرف إليه الأغراض في الغالب، وأن المشاحة في اليسير قد تؤدي إلى الحرج والمشقة، وهما مرفوعان عن المكلف (١٠٥).

خامساً: العلول بالمسألة عن نظائرها للعرف:

معلوم أن تمام مدة رضاعة الأم لطفلها حولين كاملين، بنص الآية الكريمة: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ (١٠٦). غير أنه إذا جرى عرف قوم ألا ترضع المرأة الرفيعة المنزلة، صح أن يكون مخصصاً لمعوم الآية استحساناً مستنده هذا العرف، وقد روي مثل هذا عن الإمام مالك (١٠٧).

ومن ذلك: استئجار المربية بأجرة معلومة جائز باتفاق العلماء، وقد أجاز أبو حنيفة استئجارها بطعامها وكسوتها استحساناً، وخالفه أبو يوسف، ومحمد بن

الحسن، وأفاداً عَدَمَ الجوازِ لسببِ الجهالةِ بالثمن، وَوَجَّهَ استحسانَ أبي حنيفة، أَنَّ العادةَ جاريةٌ بالتوسعةِ على المراضعِ شفقةً على الأولادِ، وبهذا تَرَفَّعَ الجهالةُ (١٠٣).

ومنه: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالُكَ مِنْ رَدِّ الْأَيْمَانِ إِلَى الْعُرْفِ، مَعَ أَنَّ اللُّغَةَ تَقْتَضِي فِي أَلْفَافِهَا غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعُرْفُ؛ كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا دَخَلَْتُ مَعَ فُلَانٍ بَيْتًا، فَلَا يَحْنُثُ بِدُخُولِهِ مَعَهُ الْمَسْجِدَ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي الْحَنْثَ بِدُخُولِ كُلِّ مَوْضِعٍ يُسَمَّى بَيْتًا فِي اللُّغَةِ، وَالْمَسْجِدُ يُسَمَّى بَيْتًا، فَيَحْنُثُ إِذَا دَخَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ عُرْفَ النَّاسِ مَضَى عَلَى عَدَمِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْبَيْتِ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ بِالْعُرْفِ عَنْ مَقْتَضَى اللَّفْظِ، فَلَا يَحْنُثُ (١٠٤).

سادساً: الْعُدُولُ بِالسَّأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِلْمَصَلَحَةِ:

من أَمْتَلَتْهَا: الْعُدُولُ فِي الْأَجِيرِ الْمَشْتَرِكِ، كَالْخَبَاطِ وَالْكَوَاءِ وَالصَّبَّاحِ وَصَاحِبِ الْحَمَّامِ، وَصَاحِبِ السَّقِينَةِ، وَحَمَّالِ الطَّعَامِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ الْقَاعِدَةُ الْكَلْبِيَّةُ، مِنْ عَدَمِ ضَمَانِهِ مَا يَتَلَفُ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ، لِكَوْنِ يَدِهِ بِذِ أَمَانَةٍ، إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ الْخَاصُّ، وَهُوَ ضَمَانُهُ مَا يَتَلَفُ فِي يَدِهِ، مَا لَمْ يَكُنِ التَّلَفُ بِقُوَّةِ قَاهِرَةٍ، كَحَرَقٍ وَغَرَقٍ، تَطْمِينًا لِلنَّاسِ عَلَى مَا يَكُونُ لَهُمْ عِنْدَ الْأَجِيرِ، وَتَأْمِينًا لَأَمْتَعَتِهِمْ مِنَ التَّلَفِ، نَظَرًا لِنَفْسِي التَّسَاهُلِ وَالْخِيَانَةِ بَيْنَ الْأَجْرَاءِ (١٠٥).

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مِنْ بَابِ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، لَا مِنْ بَابِ الْإِسْتِحْسَانِ. قُلْنَا: نَعَمْ، إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ صَوَّرُوا الْإِسْتِحْسَانَ تَصْوِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْقَوَاعِدِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُتَصَوَّرُ فِي مَسْأَلَةِ التَّضْمِينِ؛ فَإِنَّ الْأَجْرَاءَ مُؤْتَمِنُونَ بِالْدَّلِيلِ لَا بِالْبِرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَصَارَ تَضْمِينُهُمْ فِي حَيْزِ الْمُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الدَّلِيلِ، فَدَخَلَ تَحْتَ مَعْنَى الْإِسْتِحْسَانِ بِهَذَا النَّظَرِ (١٠٦).

بعد هذا العرض لنماذج من المسائل الفقهية باعتباراتها المختلفة تأكد لنا كينونة الاستحسان مَصْنُوعاً مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ الَّتِي مَبْنَاهَا فِي الْغَالِبِ عَلَى النُّصْرِ أَوْ الْإِجْمَاعِ أَوْ الضَّرُورَةِ تَحْقِيقاً لِنَفْعِ الْأُمَّةِ أَوْ دَفْعاً لِلضَّرَرِ الَّذِي لَوْلَاهُ لَنَزَلَ بِهَا، وَأحياناً يكون مستند الاستحسان المصلحة المرسلَة وصولاً إلى النفع أو منع الضرر

الذي تدور حوله رعى الأحكام الشرعية كلها.

وعليه: فأنت ترى أن الاستحسان في معظمه من قبيل المصلحة المعتبرة التي تأيّدَتْ بدليل خاصٍ يقرُّرها، وهو في ذلك يخالف حقيقة المصلحة المرسلة التي لم تتأيد بدليل خاصٍ يشهد لها أو يمنع منها، وإنما اعتمدت على المناسِب المرسَل الذي قام رابطاً بين الوصف والحكم.

على أن الاستحسان يعتمد أحياناً في بعض صوره على المصلحة المرسلة في العُدول عن سنن القياس الضعيف الذي لا يُنتج في هذه الصور نفعاً بل يُنتج ضرراً، عدل بها عن القياس بدليل المصلحة المرسلة تحقيقاً للنفع أو دفعاً للضرر. والحاصل: أن بين الاستحسان والمصلحة المرسلة عمومًا وخصوصًا، فالاستحسان أعم، والمصلحة أخص، وبالله التوفيق.

المطلب الرابع

الفرق بين البدعة والاستحسان

بعد هذا العرض البين لحقيقة كل منهما يظهرُ بجلاء عظيم الفرق بينهما، بل لا يوجد بينهما النقاء البتة، وعليه: فليس للمبتدع أن يتكئ على الاستحسان في تقرير ما يصيرُ إليه من ابتداع؛ ولئن قلنا سابقاً إن البدعة ليست من قبيل المصلحة المرسلة في وِردٍ وكما صدر، ومعلوم أن المصلحة المرسلة مبنية على القواعد والأجناس البعيدة، فإن الاستحسان أبعد منها عن البدعة، لأنه مبني على الدليل الشرعي، وكما يخرج عن حدود المصلحة المعتبرة التي شهد لها الشارع بالدليل الصحيح، وليست البدعة من هذا القبيل، فإنها تعتمد شبه الأدلة تارة، و تحريف الأحكام الشرعية في صورتها أو في زمانها أو في مكانها بقصد القربي تارة أخرى.

على أن عامة النظر في الاستحسان حاصل في العادات لا في التعبّدات، وذلك أن العادات معقولة المعنى يجد العلماء فيها فرصة النظر والتأمل وصولاً إلى الاجتهاد الحق الذي تقوم به المنفعة أو تدفع به المضرة، وهو على خلاف البدعة،

فَإِنَّ سَبِيلَهَا فِي التَّعْبُدَاتِ، وَهِيَ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى فَضْلاً عَنْ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَى الشَّارِعِ مُطْلَقاً.

وَخِتَافاً: فَإِنَّ الاسْتِحْسَانَ سَبِيلُهُ فِي الْوَسَائِلِ الْخَادِمَةِ لِمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ مِنْ حِفْظِ الدِّينِ، وَالنَّفْسِ، وَالْعَقْلِ، وَالنَّسْلِ، وَالْمَالِ، بِخِلَافِ الْبِدْعَةِ، فَإِنَّ سَبِيلَهَا فِي الْمَقَاصِدِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَقَاصِدَ مُحَدَّدَةً بِتَحْدِيدِ الشَّارِعِ مُتَعَبِّدٌ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَضَعَ، لَا تَجُوزُ فِيهَا زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ؛ لِذَلِكَ كَانَتْ الْبِدْعَةُ فِيهَا جُرْأَةً وَإِحْدَاثاً مُنَاهِضاً لِلشَّارِعِ، يَنَازِعُهُ خَصَائِصَ أُلُوهِيَّتِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الخاتمة:

أهم النتائج:

١- البدعة، هي: "ما أُخِذَ عَلَى خِلَافِ الشَّرْعِ بِاسْتِحْسَانِ عَقْلٍ أَوْ نَوْعِ شُبْهَةٍ". والبدعة مضمومة في الشرع، لأنها إحداث في الشرع من غير دليل، وقد أيدت ذلك بنصوص من الكتاب والسنة وآثار الصحابة.

٢- يرجع الابتداع إلى أمور كثيرة، منها: الغلو في الدين، واتباع الهوى، والتشبه بالكفار، والجهل بأدلة الشرع وأحكامه، وتقديم العقل على الشرع، واتباع المتشابه. تنقسم البدعة بحسب النظر الفقهي إلى أقسام عدة، فهي تنقسم من حيث التأسيس الشرعي إلى بدعة حقيقية، وبدعة إضافية، وتنقسم البدعة من حيث الفعل والترك، إلى بدعة فعلية وبدعة تركية، وتنقسم من جهة الحكم إلى: بدعة كفرية، وبدعة محرمة غير كفرية، وبدعة مكروهة. إلى غير ذلك من الاعتبارات الأخرى التي ذكرتها مفصلة في البحث.

٣- سبيل البدعة يكون غالباً في العبادات، وهي في العادات على نذرة، ورغم نذرتها، فإنها تدخل في الخط العبادي من العادة، بمعنى: أنه ما من عادة من العادات إلا ويلابسها حظ من العبادات.

٤- الاستحسان هو: "ترك وجه من وجوه الاجتهاد مغاير للبراءة الأصلية والعمومات اللفظية، لوجه أقوى منه، وهو في حكم الطارئ على الأول".

الاستحسان نوعان: استحسانٌ مبناهُ الشهوة والاستحلاء، وآخرٌ مبناهُ الدليل؛ والأول ليس بشيء، ولا يجوز اعتمادهُ دليلاً البتة، والثاني: هو الدليل، وقد التقى عليه أئمةُ المذاهبِ الأربعةُ وبنوا عليه بعضَ مسائلهم، وَلَكِنْ عَلَى تَقَاوُتٍ بَيْنَهُمْ قَلَّةٌ وَكَثِيرَةٌ. لا النقاء البتة بين الاستحسان والبدعة، فالاستحسان مبني على دليل الشرع، قم إن مجاله في العادات لا التعبدات، وسبيله في الوسائل لا المقاصد، بخلاف البدعة التي لا تستند إلى دليل شرعي، ومجالها في التعبدات التي لا مجال للعقل فيها، وسبيلها في المقاصد التي لا يجوز فيها زيادة ولا نقصان.

هوامش البحث:

- (١) سورة المائدة آية (٣).
- (٢) أبو داود/ سننه (كتاب السنة / باب في لزوم السنة) ح (٤٦٠٧) (٦١٠/٢)، قال الشيخ الألباني: صحيح.
- (٣) مسلم/ صحيحه (كتاب العلم / من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة) ح (٢٦٧٤) (٢٠٦٠/٤).
- (٤) سورة المائدة آية (٣).
- (٥) سورة الصف آية (٧).
- (٦) الشاطبي / الاعتصام (١٣٢/١) بلفظ "عليكم بالاستفاضة والأثر وإياكم والبدع"؛ المروزي / السنة (٨٣) (٢٩/١)؛ أبو الفضل المقرئ / أحاديث في ذم الكلام وأهله (٧١٢) (٢٥٠/٤)؛ ابن قيم الجوزية / إعلام الموقعين (فصل ما امتاز به المتقدمون على المتأخرين) (١٥١/٤) بلفظ "عليكم بالاستقامة والأثر وإياكم والتبدع".
- (٧) البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الصيام/ باب الاعتكاف في المسجد) (٨٣٥٦) (٣١٦/٤)؛ المروزي / السنة (٨٤) (٢٩/١)؛ الزيلعي/ نصب الراية (كتاب الصلاة / باب الاعتكاف) (٣٤٦/٢).
- (٨) اللالكائي / اعتقاد أهل السنة (ما فسر من كتاب الله ﷺ من الآيات في الحث على الاتباع وإن سبيل الحق هو السنة والجماعة) (١٢٦) (٩٢/١)؛ أبو شامة / الباعث على إنكار البدع (باب في تحذير النبي ﷺ أصحابه ومن بعدهم من البدع ومحدثات الأمور) (١٧/١)؛ أبو الفضل المقرئ / أحاديث في ذم الكلام وأهله (٢٧٦) (١٢٦/٢)؛ قال الشيخ الألباني في صلاة التروايع (٩٣/١)؛ صحيح موقوفاً .
- (٩) أخرجه: الدارمي/سننه (المقدمة /باب من هاب الفتيا وكره التطع والتبدع) (١٤٢) (٦٦/١)،

قال حسين سليم أسد: رجاله ثقات غير أنه منقطع أبو قلابة: عبد الله بن الجرمي لم يدرك عبد الله بن مسعود؛ الطبراني / المعجم الكبير (٨٨٤٥) (١٧٠/٩)؛ اللالكائي / اعتقاد أهل السنة (ما فسر من كتاب الله ﷺ من الآيات في الحث على الاتباع وإن سبيل الحق هو السنة والجماعة) (١٠٨) (٨٧/١)؛ الشاطبي / الاعتصام (٦٠/١)؛ السيوطي / مفتاح الجنة (باب مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة) (٥٠/١)؛ ابن قيم الجوزية / إعلام الموقعين (فصل ما امتاز به المتقدمون على المتأخرين) (١٥٠/٤).

(١٠) أخرجه: الدارمي/سننه (المقدمة / باب اتباع السنة) (٩٨) (٥٨/١)، قال حسين سليم أسد : إسناده صحيح؛ اللالكائي / اعتقاد أهل السنة (ما فسر من كتاب الله ﷺ من الآيات في الحث على الاتباع وإن سبيل الحق هو السنة والجماعة) (١٢٩) (٩٣/١)؛ التبريزي / مشكاة المصابيح (كتاب الإيمان / باب الاعتصام بالكتاب والسنة) (١٨٨) (٤١/١)؛ أبو نعيم الأصبهاني/ حلية الأولياء (٧٣/٦).

(١١) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٧-٥/٣).

(١٢) سورة الأحقاف آية (٩).

(١٣) انظر: التهانوي / كشف اصطلاح الفنون (١٣٣/١)؛ النووي / الأسماء واللغات (٢٢/٢)؛ أبو شامة / الباعث على إنكار البدع والحوادث (٢٨).

(١٤) الشاطبي / الاعتصام (٤٣/١).

(١٥) انظر: علي محفوظ / الإبداع (٢٦).

(١٦) انظر: التهانوي / كشف اصطلاح الفنون (١٣٣/١).

(١٧) سورة القصص آية (٥٠).

(١٨) سورة الأنعام آية (١٥٣).

(١٩) الدارمي / سننه (كتاب المقدمة / باب في كراهية أخذ الرأي) (٢٠٣) (٧٩/١)، قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح.

(٢٠) البخاري / صحيحه (كتاب النكاح / باب الترغيب في النكاح) (٤٧٧٦) (١٩٤٩/٥).

(٢١) البخاري / صحيحه (كتاب الرقاق / باب في الحوض) (٦٢٠٥) (٢٤٠٤/٥).

(٢٢) الفيروز آبادي / القاموس المحيط (٨٧٩/١).

(٢٣) أحمد / مسنده (١٦٩٧٩) (١٠٢/٤)؛ أبو داود (كتاب السنة / باب شرح السنة) (٤٥٩٧).

(٦٠٨/٢)، قال الشيخ الألباني: حسن، مطولاً.

(٢٤) البيهقي/ شعب الإيمان (باب في معالجة كل ذنب بالتوبة/فصل في الطبع على القلب أو الرين) (٧٢٣٨) (٤٤٩/٥)؛ قال الألباني: صحيح انظر حديث رقم ١٦٩٩ في صحيح الجامع.

(٢٥) الدارمي / سننه (المقدمة / باب من هاب الفتيا وكره التتبع والتبذع) (١٤٣) (٦٦ / ١) قال

حسين سليم أسد: إسناده ضعيف لانقطاع أبو قلابة لم يدرك ابن مسعود.

- (٢٦) أبو نعيم الأصبهاني / حلية الأولياء (٣٢٤/٦)؛ قال مشهور حسن: صحيح من طريق ذكره ابن الجوزي في "سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز" (٨٤) انظر تعليقه على الشاطبي / الاعتصام (١٤٤/١).
- (٢٧) سورة المائدة آية (٨٧).
- (٢٨) الترمذي / سننه (أبواب التفسير / باب في تفسير سورة المائدة) (٣٠٥٤) (٢٥٥/٥-٢٥٦).
- (٢٩) سورة التوبة آية (٣٠، ٣١).
- (٣٠) سورة المائدة آية (٧٧).
- (٣١) سورة النساء آية (١٣٥).
- (٣٢) الترمذي / سننه (كتاب الدعوات عن رسول الله / باب دعاء أم سلمة) (٣٥٩١) (٥٧٥/٥)؛ قال الشيخ الألباني: صحيح.
- (٣٣) عبد الله بن أحمد / كتاب السنة (١٠٥) (١٣٨/١).
- (٣٤) الترمذي / سننه (كتاب الفتن / باب لتركن سنن من كان قلبكم) (٢١٨٠) (٤٧٥/٤)، قال الشيخ الألباني: صحيح.
- (٣٥) البخاري / صحيحه (كتاب العلم / باب كيف يقبض العلم) (١٠٠) (٥٠/١).
- (٣٦) الترمذي / سننه (كتاب العلم / باب ذهاب العلم) (٢٦٥٣) (٣١/٥)، قال الألباني: صحيح.
- (٣٧) سورة النور آية (٥١).
- (٣٨) الطبراني / المعجم الكبير (٨٢) (٧٢/١)؛ ابن حجر / فتح الباري (٢٨٩/١٣).
- (٣٩) سورة آل عمران، آية (٧).
- (٤٠) البخاري / صحيحه (كتاب التفسير / باب سورة آل عمران) (٤٢٧٣) (٤٢٧٣/٤) (١٦٥٥/٤).
- (٤١) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٢٨٧/٢، ٢٨٨).
- (٤٢) سورة المائدة آية (٨٧).
- (٤٣) سورة المائدة آية (١٠٣).
- (٤٤) البخاري / صحيحه (كتاب المناقب / باب قصة خزاعة) (٣٣٣٣) (١٢٩٧/٣) ..
- (٤٥) سورة المائدة آية (٩٣).
- (٤٦) ابن أبي شيبه / مصنفه (كتاب الحدود / باب في حد الخمر كم هو وكما يضرب شاربه) (٢٨٤٠٩) (٥٠٣/٥).
- (٤٧) سورة النساء آية (٣).
- (٤٨) سورة الأنفال آية (٤١).
- (٤٩) أحمد / مسنده (٥٨٦٦) (١٠٨/٢) تعليق شعيب الأرناؤوط: صحيح.
- (٥٠) البخاري / صحيحه (كتاب الأيمان والنذور / باب النذر فيما لا يملك وفي معصية) (٦٣٢٦) (٢٤٦٥/٦).

- (٥١) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٣٨٨/٢).
- (٥٢) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٣٧٩/٢).
- (٥٣) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٣٩٠/٢ - ٣٩٢).
- (٥٤) سورة الأنعام آية (١٣٦).
- (٥٥) سورة الأنعام آية (١٣٩).
- (٥٦) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٣٤٠/٢، ٣٤١).
- (٥٧) أي أن تعتقده من حيث هو مخير فيه بين الفعل والترك - مجرداً عن تعيينه وسيلة للمأمور به أو المنهي عنه - مباحاً، وأن تتلبس به على الوجه الذي وضعه الشارع أمر لازم واجب، فلو اعتقده بخلاف وضع الشرع، أو استعملته من حيث هو مباح استعمالك للمأمورات، أو تركته من حيث هو مباح تركك للمنهيات كان بدعة. لذا كان اعتقادك بإباحته وأنه مستوي الطرفين بين الفعل والترك بحسب وضع الشرع متعين واجب، وإلا كان ضلالاً وابتدعاً.
- (٥٨) أي أن تعتقد أن الاقتضاء وهو الطلب سواء كان طلب فعل أو طلب ترك على وجهه المقرر شرعاً، وأن تعمل به على وجهه الشرعي كما وضعه الشارع أمراً واجباً، ولو خالفت اعتقاداً أو عملاً الوجه المقرر له شرعاً بسبيل مضاهاة الشارع فيما شرع، أو بسبيل التقرب إليه كان ذلك زيغاً وضلالاً وابتدعاً.
- (٥٩) الشاطبي / الاعتصام (٤١٥/٢).
- (٦٠) الشاطبي / الاعتصام (٤١٥/٢، ٤١٦).
- (٦١) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٤١٧/٢).
- (٦٢) سورة النحل آية (١١٦).
- (٦٣) سبق تخريجه (ص ١٨).
- (٦٤) علي محفوظ / الإبداع في مضار الابتداع (٦٨، ٦٩).
- (٦٥) انظر: الفيروزآبادي / القاموس المحيط، باب النون، فصل الحاء (٢١٦/٤)؛ السرخسي / أصوله (٢٠٠/٢)؛ الأمدي / الأحكام (٢١٠/٤).
- (٦٦) هذه ليست دعوى الباحث؛ بل هي ما ادعاه غير واحد من العلماء. انظر: صدر الشريعة / التوضيح على التنقيح (٨١/٢).
- (٦٧) انظر: البخاري / كشف الأسرار (٧/٤).
- (٦٨) صدر الشريعة / التوضيح على التنقيح (٨١/٢).
- (٦٩) انظر: المرجع السابق؛ آل تيمية / المسودة (ص ٤٥٥).
- (٧٠) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٦٥/٣)؛ الأمدي / الأحكام (١١/٤)؛ التفازاني / التلويح على التوضيح (٨١/٢)؛ السبكي / الإبهاج (١٨٨/٣)؛ الأنصاري / الحدود (ص ٥٧٧)؛ الطوفي /

- شرح مختصر الروضة (١٩٠/٣)؛ ابن النجار/ شرح الكوكب المنير (٤/٣٢)؛ جل هؤلاء عزوه إلى الحنفية، ولكن الباحث لم يعثر عليه في كتب الحنفية.
- (٧١) وقد بين ذلك الطوفي خير بيان، حيث قال: "رجع الأمر في هذا إلى أنه عمل بدليل شرعي، ولانزاع في العمل به" الطوفي شرح مختصر الروضة (١٩٠/٣)
- (٧٢) انظر: المراجع السابقة.
- (٧٣) انظر: الشاطبي / الاعتنام (٩١/٣، ٩٢).
- (٧٤) انظر: أبو الخطاب / التمهيد (٩٣/٤)؛ آل تيمية / المسودة (ص٤٥٣، ٤٥٢).
- (٧٥) انظر: المرجعين السابقين، الصفحات نفسها
- (٧٦) انظر: اليزدوي / أصوله (٧، ٨/٤).
- (٧٧) انظر: البخاري / كشف الأسرار (٧/٤)؛ أبو الحسين / المعتمد (٢/٢٩٦)؛ الآمدي / الأحكام (٢١١/٤)؛ التفتازاني / التلويح على التوضيح (٨١/٢).
- (٧٨) سورة التوبة آية (١٠٣).
- (٧٩) البخاري / صحيحه (كتاب الصوم / باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً) (١٨٣١)
- (٦٨٢/٢).
- (٨٠) أحمد / مسنده (١٥٣٤٦) (٤٠٢/٣)؛ أبو داود / سننه (كتاب الإجارة / باب الرجل يبيع ما ليس عنده) (٣٥٠٣) (٣٠٥/٢)، قال الشيخ الألباني: صحيح.
- (٨١) السرخسي / أصوله (٢٠٣/٢).
- (٨٢) انظر: السرخسي / أصوله (٢٠٤/٢)؛ البخاري / كشف الأسرار (٤/٢١١، ٢١٠)؛ ابن عبد الشكور وابن نظام الدين / مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت (٢/٣٢٣، ٣٢١)؛ وقد ذكروا جميع الصور المتقدمة.
- (٨٣) البخاري / كشف الأسرار (١١/٤)؛ انظر: المراجع السابقة.
- (٨٤) انظر: المرجع السابق، ابن الحاجب والاصفهاني / المختصر مع بيانه (٣/٢٨٤)؛ الرازي / المحصول (١٢٥/٦)؛ الآمدي / الأحكام (٤/٢١٢)؛ التفتازاني / التلويح (٨١/٢)؛ السبكي / الإبهاج (٣/١٨٩)؛ أبو الخطاب / التمهيد (٤/٩٣)؛ آل تيمية / المسودة (ص٤٥٣)؛ ابن النجار / شرح الكوكب المنير (٤/٤٣١).
- (٨٥) الطوفي / شرح مختصر الروضة (٣/١٩٧).
- (٨٦) ابن النجار / شرح الكوكب المنير (٤/٤٣١).
- (٨٧) انظر: البخاري / كشف الأسرار (٨/٤)؛ أبو الحسين / المعتمد (٢/٢٩٦)؛ الرازي / المحصول (١٢٥/٦)؛ الآمدي / الأحكام (٤/٢١٢)؛ التفتازاني / التلويح (٨١/٢)؛ أبو الخطاب / التمهيد (٤/٩٣).
- (٨٨) أبو الحسين / المعتمد (٢/٢٩٦).

- (٨٩) انظر: الرازي/المحصول (١٢٥/٦)؛ الأمدي/الإحكام (٢١٣/٤)؛ التفنازاني/التلويح (٨٢/٢)؛ الطوفي/شرح مختصر الروضة (١٩٨/٣).
- (٩٠) انظر: العيني / البناية (٨٠٠/٢)
- (٩١) انظر: الرازي / المحصول (١٢٦/٦).
- (٩٢) الرازي / المحصول (١٢٦/٦).
- (٩٣) انظر: السبكي / الإبهاج (١٩٠/٣)؛ وقد نسبته للصفى الهندي.
- (٩٤) انظر: الباجي / إحكام الفصول (٥٦٤/٢)؛ ابن الحاجب / المختصر (٢٨١/٣).
- (٩٥) الشافعي / الأم (٤٧٣/٧).
- (٩٦) الشافعي / الرسالة (ص ٥٠٤).
- (٩٧) الشافعي / الأم (٤٧٣/٧).
- (٩٨) انظر: آل تيمية / المسودة (ص ٤٥٢).
- (٩٩) انظر: أبو الخطاب / التمهيد (٨٩/٤)؛ آل تيمية / المسودة (ص ٤٥٢).
- (١٠٠) انظر: أبو الخطاب / التمهيد (٩٢/٤)؛ آل تيمية / المسودة (ص ٤٥٢)؛ ابن النجار / شرح الكوكب المنير (٤٢٨/٤)
- (١٠١) عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ "رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلاً". أخرجه: البخاري / صحيحه (كتاب البيوع / باب تفسير العرايا) (٢٠٨٠) (٧٦٥/٢).
- (١٠٢) قال رسول الله ﷺ: "مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَتَصَرَّفْ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ" أخرجه الدارقطني / سننه (كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرغاف والقيء والحجامة ونحوه (١٥٥/١)؛ وقال الألباني: ضعيف. انظر: ضعيف الجامع الصغير (ص ٩٤٠).
- (١٠٣) انظر: الباجي / إحكام الفصول (٥٦٤/٢).
- (١٠٤) انظر: الشاطبي / الموافقات (٢١٠/٤).
- (١٠٥) أبو الخطاب / التمهيد (٨٩، ٩٠/٤)، وانظر: آل تيمية / المسودة (ص ٤٥٢).
- (١٠٦) انظر: المرجعين السابقين؛ ابن النجار / شرح الكوكب المنير (٤٢٧/٤).
- (١٠٧) الشافعي / الرسالة (ص ٥٠٨).
- (١٠٨) أبوجيب / القاموس الفقهي (ص ٣٣٥).
- (١٠٩) الرافعي / تلخيص الحبير (٢١٩/٣).
- (١١٠) الرافعي / تلخيص الحبير (٢١٩/٣).
- (١١١) سورة النور آية (٣٣).
- (١١٢) انظر: الرملي / نهاية المحتاج (٤١١/٨)؛ البيضاوي / الغاية القصوى في دراية الفتوى، تحقيق: على محيي الدين على القره داغي، ط. دار الصلاح - السعودية - الدمام (١٠٤٧/٢).

(١١٣) عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه عليه السلام قال: "رأيت بلالاً يؤذن ويدور وأتبع فاه هاهنا وهاهنا (زاد في رواية: يعني يميناً وشمالاً، وإصبعاه في أذنيه" أخرجه: البخاري/صحيحه (كتاب الأذان/باب هل يتبع المؤذن فاه هاهنا ها هنا وهل يلتفت في الأذان) (٢٢٧/١). وعن ابن المسيب قال: أمر رسول الله ﷺ بلالاً أن يؤذن، فجعل أصبعيه في أذنيه، ورسول الله ﷺ ينظر إليه فلم ينكر ذلك فمضت السنة من يومئذ. أخرجه: ابن ماجه (كتاب الأذان والسنة فيها/باب السنة في الأذان)(٧١١)(٢٣٦/١)؛ وقال الألباني: ضعيف. انظر: الإرواء (٢٣١)(٢٤٩/١).

(١١٤) سورة النساء آية (١٠٢).

(١١٥) البخاري / صحيحه (كتاب المغازي / باب غزوة ذات الرقاع)(٣٩٠٠) (١٥١٣/٤).

(١١٦) للمرايا: جمع عرية، فعيلة، بمعنى مفعولة، وهي في اللغة: كل شيء أفرد من جملة ويحتمل أن يكون فعيلة، بمعنى فاعلة، عري يعري: إذا خلع ثيابه، كأنها عريت من جملة التحريم، أي: خرجت منه. وقال ابن عقيل الحنبلي: "هي في الشرع بيع رطب في رؤوس نخلة بتمر كيلاً" وهي مختصة بالرطب والتمر. انظر: البعلي / المطلاع (ص ٢٤١).

(١١٧) الخرص: الحزر، والتخمين، والجرس يقال: خرص النخل والكرم: حزر ماعليه من الرطب تمراً، ومن العنب زبيباً، ومنه قولهم: خرص التمر للزكاة، أي حزر ما على النخل من الرطب تمراً. انظر: أبو جيب / القاموس الفقهي (ص ١١٥).

(١١٨) البخاري / صحيحه (كتاب البيوع / باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة)(٢٠٧٩) (٧٦٤/٢).

(١١٩) للمزبنة: مفاعلة من الزين: وهو الدفع، كأن كل واحد منهما يزين صاحبه عن حقه بما يزداد منه. قال صاحب "المطالع" المزبنة، والزين: بيع معلوم بمجهول من جنسه، أو بيع مجهول بمجهول من جنسه، مأخوذ من الزين وهو: الدفع، وفسرها غيره: ببيع الزرع بالحنطة ويكل ثمر يخرصه. انظر: الكفوي/ الكليات (ص ٤٩٣)؛ البعلي/ المطلاع (ص ٢٤٠).

(١٢٠) البخاري / صحيحه (كتاب المساقاة الشرب / باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل) (٢٢٥٢) (٨٣٩/٢).

(١٢١) البخاري / صحيحه (كتاب البيوع / باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة) (٢٠٧٨) (٧٦٤/٢).

(١٢٢) انظر: الجكني الشنقيطي / مواهب الجليل (٣٢٩/٣).

(١٢٣) السلم: هو بيع معلوم في الذمة، محصور بالصفة، بعين حاضرة، أو ماهو في حكمها، إلى أجل معلوم". انظر: الجكني الشنقيطي/ مواهب الجليل (٣٤٢/٣)؛ وقد عزاه القرطبي صاحب التفسير وعرفه صاحب المطلاع بأنه: "عقد على موصوف في الذمة، مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد". البعلي المطلاع (ص ٢٤٥).

(١٢٤) البخاري / صحيحه (كتاب السلم / باب السلم في وزن معلوم) (٢١٢٥) (٧٨١/٢).

- (١٢٥) البخاري / صحيحه (كتاب السلم / باب السلم إلى أجل معلوم) (٢١٣٦) (٢/٧٨٤).
- (١٢٦) سورة البقرة آية (٢٧٥).
- (١٢٧) البخاري / صحيحه (كتاب البيوع / باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع) (٢/٧٣٣).
- (١٢٨) النسب والنساء بالمد بمعنى التأخير. يقال: نسأت الشيء وأنسأته: أخرته وقال أبو جيب: هو "الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل "أبوجيب / القاموس الفقهي (ص ١٤٤).
- (١٢٩) المقصود: بكرة من الإبل بمنزلة الغلام من الذكور. انظر: النووي/شرح على صحيح مسلم (١١/٣٧)؛ الخطابي/معالم السنن (٣/٦٤٢)؛ السندي/حاشيته على سنن النسائي (٧/٣٣٦).
- (١٣٠) خياراً: أي مختاراً، وفيه أن رد القرض بالأجود من غير شرط من السنة ومكارم الأخلاق. و(رباعياً): من الإبل: هو الذي أتت عليه ست سنين ودخل في السنة السابعة، فإذا طلعت رباعيته قيل للذكر رابع، والأنثى رباعية خفيفة الياء. انظر: الخطابي / معالم السنن (٣/٦٤٢)؛ السندي / حاشيته على سنن النسائي (٧/٣٣٦).
- (١٣١) مسلم / صحيحه (كتاب المساقاة/ باب من استلف شيئاً ففرض خيراً منه) (١٦٠٠) (٣/١٢٢٤).
- (١٣٢) القرض: هو: " ماتعطيه غيرك من مال على أن يردده إليك "، البعلي / المطلع (ص ٢٤٦)؛ أبوجيب/ القاموس الفقهي (ص ٣٠٠).
- (١٣٣) ابن ماجه / سننه (كتاب الصدقات / باب القرض) (٢٤٣٠) (٢/٨١٢)؛ وقال الألباني: حسن. انظر: صحيح سنن ابن ماجه (٢/٥٦).
- (١٣٤) ابن ماجه / سننه (كتاب الصدقات / باب القرض) (٢٤٣١) (٢/٨١٢)؛ وقال الألباني: ضعيف جداً. انظر: ضعيف سنن ابن ماجه (ص ١٨٨).
- (١٣٥) سورة التوبة آية (١٠٣).
- (١٣٦) أحمد / مسنده (٢٢٠٤١) (٥/٢٢٨)، تعليق شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ الحاكم / المستدرک (كتاب الزكاة) (١٤٥٧) (١/٥٥٨).
- (١٣٧) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٣/٦٦).
- (١٣٨) لا يراد بالإجماع -هنا- الإجماع الاصطلاحي وهو: اتفاق علماء عصر من أهل العدالة والاجتهاد على حكم وإنما المراد به الإجماع بمعناه اللغوي وهو اتفاق عامة الناس وخاصتهم على أمر، قولاً كان أو فعلاً وثمة فرق بينهما ينحصر في أن الأول لا يكون إلا من مجتهدي الأمة، أما الثاني فيتكون من توافق غالب الناس على قول أو فعل بما فيهم العامة والخاصة؛ وأن الأول لا بد لتحقيقه من اتفاق جميع أهل الاجتهاد دون اختلاف من أحد، بخلاف الثاني: فلا ينافيه اختلاف بعض الناس إن كان إثباته بأكثرهم أي أنه يتحقق بتوافق غالب الناس، ولا

ينقضه مخالفة بعضهم. انظر: التركي / أصول مذهب الإمام أحمد (ص ٥٨٤)؛ خلاف / مصادر التشريع الإسلامي (ص ١٤٦)؛ الأسعدي / الموجز في أصول الفقه (ص ٢٤٢، ٢٤١).

(١٣٩) الاستصناع: عقد من العقود غير المسماة، وهي التي لم تسم باسم خاص يميزها، أو لم يرتب لها التشريع أحكاماً خاصة بها. انظر: الزرقاء / المدخل الفقهي العام (١/٥٣٨). ويمكن أن نقول في الاستصناع: أنه عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً محدداً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر.

(١٤٠) انظر: الربيعية / أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها (ص ١٧٠).

(١٤١) انظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

(١٤٢) الشاطبي / الاعتصام (٢/١٤٤، ١٤٣).

(١٤٣) الشاطبي / الاعتصام (٣/٧٠).

(١٤٤) انظر: الشاطبي / الموافقات (٤/٢٠٧).

(١٤٥) انظر: اللبغا / الأدلة المختلف فيها (ص ١٤٦)، وقد عزاه للمرغيناني في الهداية.

(١٤٦) مسلم / صحيحه (كتاب الحج / باب الاشتراك في الهدى وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما

عن سبعة) (١٣١٨) (٢/٩٥٥).

(١٤٧) انظر: اللبغا / الأدلة المختلف فيها (ص ١٤٦)؛ وقد عزاه للمرغيناني في الهداية.

(١٤٨) الوازن: ما وزن فعرف أنه تام.

(١٤٩) البخاري / صحيحه (كتاب البيوع / باب بيع الفضة بالفضة) (٢٠٦٨) (٢/٧٦١).

(١٥٠) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٢/١٤٢)؛ الموافقات (٤/٢٠٨).

(١٥١) سورة البقرة آية (٢٣٣).

(١٥٢) انظر: الربيعية / أدلة التشريع (ص ١٦٥، ١٦٤).

(١٥٣) انظر: التمرثاشي وابن عابدين / تنوير الأبصار مع حاشية رد المحتار (٦/٥٣)؛ الحلبي /

ملتقى الأبحر (٢/١٦٢)؛ الميداني / اللباب في شرح الكتاب (٢/١٠١).

(١٥٤) انظر: الشاطبي / الاعتصام (٣/٦٨).

(١٥٥) انظر: التمرثاشي وابن عابدين / تنوير الأبصار مع حاشية رد المحتار (٦/٦٥)؛ الحلبي /

ملتقى الأبحر (٢/١٦٤)؛ الميداني / اللباب في شرح الكتاب (٢/٩٣).

(١٥٦) انظر: المرجع السابق (٣/٦٨، ٦٩).

فهرس المراجع:

١. ابن أبي شيبة، عبد الله، المصنف في الأحاديث والآثار، ط. دار الفكر - بيروت.

٢. ابن الحاجب المالكي، مختصره، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

٣. ابن النجار، أبو البقاء تقي الدين محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، ط. دار الفكر - دمشق.
٤. ابن بطة، أبي عبد الله عبيد الله، الإبانة، ط. مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.
٥. ابن حجر، شهاب الدين، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية - بيروت.
٦. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الأحكام في أصول الأحكام، ط. دار الجيل - بيروت.
٧. ابن حنبل، أبو عبد الله، المسند، ط. مؤسسة قرطبة - القاهرة.
٨. أبو شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، الباعث على إنكار البدع والحوادث، ط. مكتبة المؤيد - الطائف.
٩. ابن عبد الشكور، محب الله، فواتح الرحموت، ط. المطبعة الأميرية - ببولاق.
١٠. ابن ماجه، محمد، سنن ابن ماجه، ط. دار الفكر - بيروت.
١١. أبو الحسين، محمد بن علي بن الطيب، المعتمد، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
١٢. أبو الخطاب، محفوظ، التمهيد في أصول الفقه، ط. دار المدني، جدة - نشر: جامعة أم القرى، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.
١٣. أبوجيب، سعدي، القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، ط. دار الفكر - بيروت.
١٤. أبوداود، سليمان، سنن أبي داود، ط. دار الفكر - بيروت.
١٥. آل تيمية، أبو البركات، المسودة، مطبعة المدني - القاهرة.
١٦. الأسعدي، محمد، الموجز في أصول الفقه، ط. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
١٧. الأصبهاني، أبي نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، ط. بيروت.
١٨. الأصفهاني، أبو الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن، الأغاني، ط. دار الفكر - بيروت.
١٩. الأغباني، محمد ناصر الدين.
٢٠. أ- صحيح الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي - بيروت.
٢١. ب- صحيح سنن أبي داود، ط. مكتبة التربية العربي - الرياض.
٢٢. ج- صحيح ابن ماجه، ط. مكتبة التربية العربي - الرياض.
٢٣. د- صحيح سنن النسائي، ط. مكتبة التربية العربي - الرياض.
٢٤. هـ- إرواء الغليل، ط. المكتب الإسلامي - بيروت.
٢٥. و- صلاة التراويح، ط. المكتب الإسلامي - دمشق.
٢٦. الآمدي، أبو الحسن سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٧. الأنصاري، زكريا بن محمد، الحدود، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٨. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٩. البخاري، عبد العزيز. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ط. استانبول، شركة الصحافة العثمانية، تصوير ونشر - بيروت، دار الكتاب العربي.
٣٠. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط. دار ابن كثير، اليمامة - بيروت.
٣١. البعلي، محمد، المطلع، ط. المكتب الإسلامي - عمان.
٣٢. البغا، مصطفى ديب، الأدلة المختلف فيها.
٣٣. البيضاوي، القاضي ناصر الدين، الغاية القصوى في دراية الفتوى، ط. دارالصلاح - السعودية - الدمام.
٣٤. البيهقي، أحمد:
٣٥. أ- السنن الكبرى، ط. دار المعرفة - بيروت.
٣٦. ب- شعب الإيمان، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٧. التركي، عبد الله بن عبد المحسن، أصول مذهب الإمام أحمد، ط. مصطفى الحلبي - مصر.
٣٨. الترمذي، محمد، سنن الترمذي، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٩. التفقازاني، سعد الدين بن مسعود، التلويح على التوضيح، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٠. التمرتاشي، محمد بن عبد الله، تنوير الأبصار، ط. دار الفكر - بيروت.
٤١. التهافوي، محمد أعلى بن علي، كشف اصطلاحات الفنون، ط. دار ص-ادر - بيروت، ط. مكتبة النهضة الحديثة - القاهرة.
٤٢. الحاكم، أبو عبد الله، المستدرک، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٣. الحلبي، إبراهيم بن محمد، ملتنقى الأبحر، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.
٤٤. الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن شرح سنن أبي داود، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٥. الدار قطني، علي بن عمر، سنن الدار قطني، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٦. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، ط. دار الكتاب العربي - بيروت.
٤٧. الرازي، أبو عبد الله فخر الدين، المحصول في أصول الفقه، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود - مطابع الفرزدق - الرياض.
٤٨. الرافعي، ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير، ط. دار المعرفة - بيروت.
٤٩. الربيع، عبد العزيز بن عبد الرحمن، أدلة التشريع الإسلامي المختلف في الاحتجاج بها، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٠. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط. دار الفكر - بيروت.
٥١. الزرقا، مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، ط. ألف باء - الأديب - دمشق.
٥٢. الزيلعي، جمال الدين، نصب الراية لأحاديث الهداية، ط. دار المأمون - القاهرة.

٥٣. انسبكي، أبو الحسين تقي الدين علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٤. السيوطي، جلال الدين، الأمر بالإتباع والنهي عن الابتداع، ط. مكتبة القرآن - القاهرة.
٥٥. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى :
أ - الاعتصام، ط. دار الفكر - بيروت.
- ب - الموافقات في أصول الشريعة، ط. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
٥٦. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس :
أ - الرسالة، ط. مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- ب - الأم، ط. دار الوفاء - المنصورة.
٥٧. الشنقيطي، أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي، مواهب الجليل من أدلة خليل، ط. إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر.
٥٨. الطبراني، سليمان، المعجم الكبير، ط. مكتبة العلوم والحكم - الموصل.
٥٩. الطوفي، أبو الربيع، شرح مختصر الروضة، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٠. العظيم آبادي، أبي الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود، ط. مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
٦١. العيني، بدر الدين أبو محمد، البناءة في شرح الهداية، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٢. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز، ط. المكتبة العلمية - بيروت.
٦٣. الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٤. الميداني، عبد الغني بن طالب، اللباب في شرح الكتاب، ط. دار الكتاب العربي - بيروت.
٦٥. النووي، أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ط. دار الكتب العلمية - بيروت. لبنان.
٦٦. خلاص، عبد الوهاب، مصادر التشريع الإسلامي، ط. دار القلم - الكويت.
٦٧. صدر الشريعة، عبد الله بن مسعود، التوضيح في حل غوامض التنقيح، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٨. محفوظ، علي، الإبداع في مضار الابتداع، ط. دار المعرفة - بيروت.
٦٩. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.